اهتزاز هيبة ومكانة الدولة من خلال ابتعادها عن تحقيق مقومات وأسس دولة القانون والحكم الراشد

أ. بن اعراب محمد

بجامعة فرحات عباس-سطيف

مقدمة:

كلمة دولة "Etat" من اللاتينية "Status" أي الواقف، وهي كلمة حديثة نسبيا استخدمت في أوروبا في عصر النهضة في القرن السابع عشر للدلالة على ذلك الإطار المنظم للسلطة السياسية، ويعد ميكيافلي أول من استخدم كلمة الدولة بالمعنى الحديث في كتابه الأمير سنة 1515. وقد تعددت تعاريف الدولة بتعدد النظريات الاجتماعية، وباختلاف النظرة إليها، أما عن المفهوم القانوني للدولة نجد أنها شخص معنوي يرمز الى مجموع الشعب المستقر على إقليم معين

ويتمتع بسلطة سياسية ذات سيادة، ولعل من أهم العناصر التي يمكن استنتاجها من خلال هذا التعريف هو كونها-الدولة- قانونية تخضع تصرفات الحكومة فيه لقواعد قانونية ثابتة، وأنها من خلال الحكام ينبغي أن تعطي المثل في الخضوع لأحكام القانون الذي يهدف لخدمة المصلحة العامة، وأن السلطة القائمة فيها ينبغي أن تكون شرعية تنبثق فيها السلطة من الشعب بوسائل ديمقراطية أهمها عن طريق الانتخابات.

وإذا كان هذا التعريف ينصرف لإبراز الجوانب القانونية للدولة فإن المفهوم الاجتماعي يركز بدوره على موضوع آخر لا يقل أهمية، فالدولة من وجهة النظر الاجتماعية هي عبارة عن: "سلطة فعالة، محمية ومنظمة تهدف لحماية أمنها من الأخطار الخارجية والى ضمان سلامة مواطنيها والحفاظ على المصلحة العامة لشعبها"، وهذا ما يتطلب توفر سلطة الدولة على الإكراه والقوة، إذ أن أغلب المفكرين يركزون على هذا العنصر، إذ أكد "إهرنغ" و"ابن خلدون" أن تخلي الدولة عن القوة يعتبر خطيئة كبرى، لا تغتفر بل أن الدولة التي تفعل ذلك تتناقض مع نفسها. فلا دولة دون قوة رادعة قادرة على فرض احترام القانون في المجتمع [1] ، وفي هذا الصدد يرى ماكس أن الإكراه فيبر هو السمة المميزة للدولة.

وقد ساهم ظهور نظرية الشخصية المعنوية للدولة في انتقال السلطة السياسية من "امتياز بيد الحاكم جعل أي تغيير للحكام يُحدِث أزمات وحروب

---

[1] من أمثال جورج يلينك، كارل لابد، وتريتشكه، نيتشكه، أوبنهيمر، والتر باجوت، ابن خلدون، اهرنغ، كاري دي مالبرغ، دوغي، ماركس وإنجلز. انظر د.زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري، الجزء الأول (القانون الدستوري والمؤسسات السياسية)**، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1994، ص 19.

أهلية تختفي معها الدولة مؤقتا" الى "وظيفة" مملوكة للدولة ومستقلة عن شخص الحاكم وهو ما ساهم في استمرارية الدولة وقيام مؤسسات سياسية غير شخصية ودائمة نسبيا.

وفي سياق الحديث عن موضوع هيبة الدولة يمكن القول بأن وجود شعب ومؤسسات مستقرة فوق إقليم محدد لا يكفي لقيام الدولة بل لابد من وجود مكانة وسلطة وهو ما يمكن أن يكون نتيجة لتمتع الدولة بالسيادة التي كان لها وجود واقعي قديم ترسخ في ظل الدولة الحديثة عن الاعتراف النظري بعلوية سلطتها، وتَبَلْوُرْ مشاعر الولاء لدى المواطنين إزاء الدولة لاقتناعهم بضرورة إعطاء الأولوية لمصالح الدولة التي تستهدف الخير الاجتماعي الأعلى (المصلحة العليا)، وقد ساهمت أفكار "جون جاك روسو" و"ليون دوغي" في إبراز أهمية الربط بين فكرة الأمن والاستقرار وتحقيق المصلحة العامة من جهة وضرورة استناد الدولة لوسائل معينة لفرض النظام وضمان هيبتها لدى الرأي العام.

إن مفهوم الدولة يفترض وجود تنظيم سياسي له القدرة الدائمة على فرض الخضوع والطاعة على المواطنين لان هذا الأمر هو الشيء المميز بين الدولة وغيرها من نماذج المجتمعات، وإذا علمنا أن السيادة هي أهم ميزة من مميزات السلطة السياسية فإن المفهوم التقليدي للسيادة والذي يستبعد أي تدخل في شؤونها أو أي إمكانية للرقابة على الدولة التي تملك لوحدها القدرة على تحديد أشكال السلطات التي تمارسها قد تراجع مع ظهور العولمة ومبدأ عالمية حقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك تبقى الدولة تطالب بقوة باحترام سيادتها واستقلالها السياسي، فانتشار الفوضى في أي دولة و اهتزاز هيبتها يدفع للتساؤل عن وجود السيادة في الدولة.

ومفهوم السيادة في دولة القانون لا يعني السيادة المطلقة وإمكانية فعل أي شيء لأن الديمقراطية لا يمكن أن تتجاهل كليا رغبات وقرارات السلطات الأخرى الخاضعة لها، وكي تكون السلطة دائمة ومستقرة يجب أن تكون مقبولة لدى المحكومين، أو على الأقل أغلبيتهم، فالإكراه لا يمكن أن يشكل لوحده قاعدة سليمة للحكم. فلابد من ثقة وقناعة المحكومين حتى لا تؤدي الى الثورة كتعبير اجتماعي وسياسي عنيف عن رفض سلطة الحكام الغير قائمة على الشرعية- مع ما تثيره مسألة إثبات الشرعية من إشكاليات، إذ لا يوجد معيار محدد حول هذا الموضوع، فاحترام الدستور والقانون في النظم الديمقراطية يشكل شرطا أساسيا لشرعية الحكم ولكنه لا يكفي وحده، فلا بد من توفر عاملين لذلك الأول هو قانونية الحكم، والثاني الاستخدام السليم للسلطة- كما أن سيادة الدولة لا يمكن أن تتهرب من متطلبات العلاقات والقانون الدولي، خاصة أنها تؤكد في دساتيرها على سمو القانون الدولي، فضلا عن أن مبادئ القانون الطبيعي تفرض حدودا أخرى لسلطة الدولة رفقة الإمكانيات الاقتصادية المتاحة.

لعل من الأسباب الخطيرة التيُ تؤثر في مكانة الدولة وقيمتها هو اهتزاز هيبتها، خاصة إذا كان هذا الاهتزاز بين موطنيها لأنه حين ذلك تكون كل المعاني السامية الواردة في الفقرات السابقة مفرغة من محتواها، ويصبح مواطنو الدولة عوضا من عناصر ايجابية بناءة للدولة إلى عوامل هدامة بسلوكهم الايجابي أو السلبي المسيء لمكانة الدولة، الأمر الذي يجعل من موضوع دراسة أسباب وعوامل اهتزاز هيبة الدولة والبحث عن آليات استرجاع هذه الهيبة موضوعا بالغ الأهمية.

2/خضوع جميع الحكام والمحكومين لهذا النظام القانوني دون أي استثناء تحقيقا لعمومية وتجريد وإلزامية القانون.

3/وجود نظام رقابي فعال تتوفر له ضمانات الحياد والاستقلالية والفعالية لضمان سيادة القانون وصون مبدأ الشرعية وحقوق الإنسان.

أولا: مفهوم دولة القانون

1/ تعريف مبدأ دولة القانون وتطوره التاريخي:

إن الدولة –كما سبق توضيحه في المقدمة- فكرة موضوعية تقترن فيها المصلحة الفردية بالمصلحة العامة وتتجلى كواقع يشمل الكيان الاجتماعي كله، والدولة هي الفكرة الجوهرية الوحيدة التي يقبل الفرد التضحية من أجلها، لأنها هي الحرية بعينها، فخارج الدولة تعم الفوضى وتنتفي الذات ولا يستقيم معنى الحياة، ولعل من الصفات اللصيقة بالدولة خلال النصف الثاني من القرن الماضي وبداية القرن الحالي صفة "الدولة القانونية"، ولما كان من الصعب تحديد مضمون علمي لدولة القانون، فان الفقهاء اختلفوا حول مفهومها كموضوع يحتل الصدارة ضمن المعارف القانونية، وهو مفهوم يزخر بالمعاني الفاضلة والمثالية التي قد تجد ما يدعمها من مقومات وأسس فتتحول الى واقع معاش أو تغيب تلك المعايير والأركان فتبقى مجرد افتراض وهمي، وقد ظهرت أفكار الدولة القانونية في أعقاب الفوضوية(Anarchisme)[1]، والاستبدادية

---

[1] من الداعين إلى الفوضوية المدعو "Josiah wappen "، وينادي هذا المذهب بإلغاء الرقابة الحكومية واستبعاد العوائق التي تقيمها السلطات عادة أمام حريات الأفراد ويصفها بأنها إجراءات غير لازمة لتحسين الأحوال الاجتماعية والسياسية، والفوضوية قائمة على المبادئ التي تقول بأن المجتمع المثالي قادر على المضي في تصريف شؤون حياته اليومية وممارستها دون حاجة الى استخدام القوة وتوجيه السلطات، فليست هناك ضرورة ملحة تقضي بوجود

(Authoritarianism)[1]، والديكتاتورية(Dictatoriales)[2] ، وغيره من الأشكال غير السوية لممارسة السلطة والتي جعلت من الدولة جهازا جبارا يمتلك قوة خارقة يحاول بواسطتها إخضاع العالم كله.

موظفين عموميين، أي حكوميين، مزودين بوسائل القمع والإرهاب، وحكم الفوضى معناه انعدام الحكومة المركزية، وهي حالة تسود العلاقات بين الأفراد فلا يعترفون معها بسلطة قائمة بل أنهم يتحدّون ما قد يكون لها من سيطرة وسلطان.

وتعود فكرة قيام مجتمع يشرف بنفسه على تصريف شؤونه في نظام كامل دون الاستعانة بجهاز حكومي الى الفيلسوف (Zeno) المتوفى سنة 267 قبل الميلاد فقد أرّخ أساطيره القديمة وفي كلمات تكاد تكون صادرة في عصرنا الحديث أصدر حكمه القاسي على تدخل الدولة في حياة الفرد الخاصة وأعلن حقه في تنظيم شؤونه بنفسه. وقد تردد صدى هذا الحكم أجيالا متعاقبة حتى تركز في أفكار الثورات التي قامت في أوروبا وأمريكا ضد طغيان المستبدين، خاصة في الفترات التي عانت فيها الحركات التقدمية من الناحيتين الاجتماعية والعلمية الكثير من معارضة القوانين القائمة. وقد لاقت الحركة الفوضوية تقدما محسوسا في القرن التاسع عشر، ولكنها أصبحت مهملة محطمة عندما انتهت الحرب العالمية الأولى حيث لا نكاد نحس لها أثرا أو وجودا. مارتين رودج. قاموس المذاهب السياسية، منشورات مكتبة المعارف، دون بلد ولا سنة نشر، ص50،49.

[1] وهي مذهب يخضع المواطن الى النظام القاسي الذي تفرضه الحكومة ضد حرية الفرد بالقوة القاهرة والسلطان الغاشم والسطوة الفردية. ومصدر ذلك النظام الاستبدادي يكون عادة فردا واحدا وصل الى مركزه بالعنف ووسائل القوة الظالمة دون أن يجد من يستطيع إيقافه عند حده أو كبح جماحه أو إلزامه حدود القانون العام. مارتين رودج. قاموس المذاهب السياسية، منشورات مكتبة المعارف، دون بلد ولا سنة نشر، ص51.

[2] وهي نظام سياسي يقبض بمقتضاه فرد واحد أو جماعة صغيرة على زمام السلطان في بلد يخضع أفراده عموما لما يفرض عليهم وعلى شؤون حياتهم من إجراءات، فالحريات التي هي حق طبيعي للفرد بما فيها حرية الكلام والصحافة والاجتماع والنقد واقعة جميعا تحت رقابة شديدة وقاسية، فلا يمنح لهم منها إلا بالقدر الذي يراه في مصلحتهم أصحاب ذلك النظام،

لكن هل دولة القانون مضمون مركب من نقيضين "القوة" و"القانون" وأن العلاقة بينهما لا تستقيم بطغيان القوة على القانون أو بانتصار القانون على القوة فنكون بصدد دولة قانون موضوعية؟، ومحاولة الفقهاء إيجاد إجابة مقنعة لهذه التساؤلات هو ما يشكل التطور التاريخي لمبدأ دولة القانون. ويجمع[1] معظم القانونيين والسياسيين بكون ألمانيا هي صاحبة اللفظ الأصلي لدولة القانون "Rescht-Staat"، المستخدمة في بناء دولة ليبرالية التي برزت أفكارها الأولى في كتابات ايمانوئيل كانط (1797) الذي نادى من أجل حماية الحرية الفردية والانتقال من المَلَكِية المطلقة الى المَلَكِية المقيدة ووضع سبل ووسائل لمساءلة الإدارة والحد من سلطاتها عن طريق القانون الذي على الدولة أن تتصرف وفقا له[1] بوضع حدود قانونية تحكم علاقتها مع المواطنين وتحويل تلك العلاقة من علاقة قهر وتسلط إلى نظام موضوعي يوفر الأمن والاستقرار وتحويلها إلى سلطة وإرادة عليا تتولى مهام الإدارة والتدبير وتحظى بدعم ومساندة الشعب، ثم انقل هذا المصطلح للفقه الفرنسي من طرف الأستاذ "كاري دي مالبرغ"(Carrer de Malberg)، أما الفقهاء الأنجلوساكسون فيستعملون تعابير مختلفة تماما، فالانجليز يتحدثون عن:"The rule of Law" يعني حكم القاعدة القانونية، والأمريكيون يتحدثون عن "Due proces of law" أي صحة المسار القانوني، ومن

وعلى الجمهور أن يخضع لهم وليس من مقدور الشعوب التي منيت بالحكم الدكتاتوري أن تتخلص منه إلاّ بالثورة عليه. مارتين رودج. قاموس المذاهب السياسية، منشورات مكتبة المعارف، دون بلد ولا سنة نشر، ص64.

[1] المرجع نفسه.

هنا يتضح أن المضمون القانوني لدولة القانون اختلفت حوله المدارس والثقافات، بل أن بعض الفقهاء يشككون في مضمونها.[2]

إذن دولة القانون هي من الأفكار والمفاهيم الرئيسية لتنظيم الدولة، ظهرت في نهاية القرن العشرين، وهي قلب النقاشات الفلسفية حول مركز ودور الدولة وقاعدة أساسية للأيديولوجية التي يجب أن تعتمدها الحكومة لدعم لشرعيتها السياسية والقانونية حتى لا تكون موضع اعتراض جدي من قبل الرأي العام الوطني والدولي.[1]

ولعل أهم ما خلصت إليه التعريفات بخصوص دولة القانون هو أنها:" مؤسسة شرعية تَحْكُم وتُحْكَم بالقانون".[2]

2/ التمييز بين الدولة القانونية وبعض التصورات الجديدة حول التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات:

إن حركية الدولة وتطورها لم يتوقف عند الدولة القانونية بل تلتها أنواع أخرى من المفاهيم كالدولة المنطقية والدولة الذكية والحكم الراشد

أ/ الدولة القانونية والدولة المنطقية:

الدولة المنطقية هي من التصورات الجديدة حول التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات بما يتوافق مع المنطق الحركي المعقد والمتشعب للعولمة السياسية، فالدولة المنطقية تستمد صفتها "المنطقية" من

---

[1] أحمد خروع. دولة القانون في العالم العربي-الإسلامي(بين الأسطورة والواقع)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 78.

[2] أنظر:

OUCH Channora & YOUK Bunna, O p cit

[3] أحمد خروع، المرجع السابق، ص 79.

مدى قدرتها على تكييف هياكلها الداخلية القانونية، الإجرائية، الدستورية، والتنظيمية على المستويات الفردية والجماعية، المؤسساتية والسلطوية وفي كل النشاطات الإنسانية الاجتماعية وسياسية وثقافية ودينية بل وحتى رياضية، بما يتماشى والمنطلق والقيمة المعيارية للعولمة.

فالدولة المنطقية من هذا المنظور هي نموذج للدولة المعولمة والمتوافقة مع المنظور النيوليبرالي للتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والوظيفي، فهي من هذا التصور تحتوي على 05 أبعاد كلية:

1- دولة تقوم على حقوق الإنسان وتعمل على تحقيق أعلى مستويات التمكين الكلي للمواطنين من حقوقهم المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

2- بناء نمط حكم يقوم على مركزية المواطنين، اختيار قناعاتهم حسب نمط دستوري، مؤسساتي يتماشى وطبيعة الدولة والمجتمع.

3- بناء نظام اقتصادي قائم على الحق المتساوي في المبادرة الاستثمارية للفواعل الوطنية(قطاع عام أو خاص) والأجنبية بصفة تخلق أكبر اندماج للدولة المنطقية في الاقتصاد العالمي.

4- بناء عدالة تتميز بالاستقلالية، الشفافية، الفعالية وكذلك التوافق من حيث المنطلقات القانونية مع القيم والمعايير المطوّرة في ظل العولمة بمجمل مساراتها العالمية المتشابكة.

5- تمكين الأقليات الدينية، اللغوية، العرقية وكذلك النساء من حقوقها الخاصة، لخلق دولة منطقية عمادها العدالة التوزيعية والتساوي في الفرص.

ومن أجل بناء هذه الدولة المنطقية يجب توزيع مجموعة من الشروط منها:

مدى قدرتها على تكييف هياكلها الداخلية القانونية، الإجرائية، الدستورية، والتنظيمية على المستويات الفردية والجماعية، المؤسساتية والسلطوية وفي كل النشاطات الإنسانية الاجتماعية وسياسية وثقافية ودينية بل وحتى رياضية، بما يتماشى والمنطلق والقيمة المعيارية للعولمة.

فالدولة المنطقية من هذا المنظور هي نموذج للدولة المعولمة والمتوافقة مع المنظور النيوليبرالي للتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والوظيفي، فهي من هذا التصور تحتوي على 05 أبعاد كلية:

1- دولة تقوم على حقوق الإنسان وتعمل على تحقيق أعلى مستويات التمكين الكلي للمواطنين من حقوقهم المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

2- بناء نمط حكم يقوم على مركزية المواطنين، اختيار قناعاتهم حسب نمط دستوري، مؤسساتي يتماشى وطبيعة الدولة والمجتمع.

3- بناء نظام اقتصادي قائم على الحق المتساوي في المبادرة الاستثمارية للفواعل الوطنية(قطاع عام أو خاص) والأجنبية بصفة تخلق أكبر اندماج للدولة المنطقية في الاقتصاد العالمي.

4- بناء عدالة تتميز بالاستقلالية، الشفافية، الفعالية وكذلك التوافق من حيث المنطلقات القانونية مع القيم والمعايير المطوّرة في ظل العولمة بمجمل مساراتها العالمية المتشابكة.

5- تمكين الأقليات الدينية، اللغوية، العرقية وكذلك النساء من حقوقها الخاصة، لخلق دولة منطقية عمادها العدالة التوزيعية والتساوي في الفرص.

ومن أجل بناء هذه الدولة المنطقية يجب توزيع مجموعة من الشروط منها:

أ/ بناء دولة الحق والقانون

ب/وجود نظام الديمقراطية المشاركاتية

ج/وجود تصور توافقي للنظام السياسي والمجتمع حول تخطي الخصوصية والنسبية للاندماج في العولمة، دون فقدان الذات الحضارية، كما قال أحد المفكرين الماليزيين.

د/قدرة الأنظمة السياسية الخاصة بالدول الصاعدة على تبني الإصلاحات الضرورية دون تدخل أجنبي مخل بالتجانس الاجتماعي أو الاستقرار السياسي للدولة. وهذا ما يفيد أن الدولة المنطقية هي الشكل التنظيمي والتأسيسي للعولمة السياسية التي تهدف لخلق فواعل وطنية أكثر اندماجا مع منطقها (منطق العولمة) بما يسمح بجعل السيادة والحدود مفاهيم تاريخية أكثر من أن يكونا واقعا معاشا بما يخدم المنطق التنظيمي والإدماجي للعولمة.[1]

ب/ الدولة القانونية والدولة الذكية(l'état intelligent) :

وهي من بين المفاهيم الجديدة التي أفرزتها العولمة أصبح يطبق لأول مرة منذ أقل من سنة في شمال شرق آسيا، فالدولة الذكية يراد لها أن تكون أنضج تصور للدولة المنطقية التي تهدف العولمة بمساراتها المتشابكة تحقيقها، وهي تستقي تسميتها من طبيعتها التي تقوم على المكونات السبعة التالية:

1-دولة تقوم على الديمقراطية المشاركاتية التي يعد المجتمع المدني الفاعل المركزي والأكثر تأثيرا في صناعة السياسات العامة أو في بناء التصورات القرارية.

---

[1] الأستاذ الدكتور محند برقوق، سلسلة الحصص الإذاعية التي كان يعدها بعنوان "مفاهيم سياسية"، الحلقة الخامسة عشر حول: "الدولة المنطقية"، سنة 2007.

2- وجود قنوات اتصال تعددية تساعد على خلق تفاعل بين السلطات والإدارة من جهة والمواطنين من جهة أخرى بشكل تصبح الدولة شفافة ومسئولة أمام المواطنين.

3- وجود سلطة قضائية لها الحق في فرض الجزاء القانوني والجنائي على كل مسئول مهما كان المنصب الذي يشغله.

4- قيام الفلسفة التسييرية للدولة على الحكم الراشد.

5- قيام الدولة بكل مكوناتها السلطوية والمؤسساتية على منطق العقلانية السياسية الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من حاجات ومتطلبات الإنسان بأقل تكلفة وفي أقصر وقت.

6-قيام الدولة الذكية على مركزية حقوق الإنسان العالمية.

7- وأخيرا، وجود رقابة مواطنية على عمل السلطات السياسية والقرارية ببناء شبكات اتصالية تربط المواطنين بالمسئولين في ظل ديمقراطية الكترونية تعمّق من مفهوم الديمقراطية المشاركاتية. ومن المكونات السابقة الذكر يمكن القول أن الدولة الذكية تصبو لتحقيق الأهداف التالية:

- الرفع من مستوى مشاركة المواطنين السياسية وكذلك مساهمتهم في توجيه الخيارات الأساسية للدولة من أجل تحقيق تنمية متمحورة حول الإنسان، حاجاته ومقتضياته.

- الرفع من الأداء الوظيفي للدولة حسب منطق الخدمة العامة ودون هدر للموارد العمومية مع خلق آليات لإلغاء شروط الفساد السياسي، الإداري أو البشري.

- الرفع من مستوى شفافية الإدارة وسلطات النظام السياسي بما يخلق مصداقية أعمق لها، مع خلق آليات رادعة للفساد ورافضة للرداءة أو المحسوبية. ومن هنا نجد الدولة الذكية، تعبير عن رغبة ديمقراطية في تعميق الأداء الوظيفي للأنظمة السياسية وهياكلها الإدارية بما يحقق مستويات عليا من الشفافية، من العقلانية، من الرقابة، من الفعالية، ومن التحقيق الكلي لحقوق الإنسان وحاجاته.[1]

جـ/ الدولة القانونية والحكم الراشد "la bonne gouvernance":

الحكم الراشد مصطلح حديث راج مؤخرا في الأوساط الدولية خاصة في أروقة الأمم المتحدة تزامنا مع ظهور موجة العنف والإرهاب الذي هز مشاعر الرأي العام الدولي، وقد روجت لهذه الفكرة العديد من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليحل محل الأنظمة الاستبدادية و" الحُكم الرّاشِد " أو " الحِكمانية " من بين المفاهيم الأكثر تسويقاً في ظِلّ العولمة السياسية، وهو وإن كان مرتبطا من حيث المُنطلَق العولمي بسياسات البَنك العالمي منذ سنة 1989، الهادفة لترشيد النفقات العمومية بعيدا عن الفساد الإداري والتسييري، فإن الحكم الرّاشِد كحقيقة أصبحت لصيقة بكل أبعاد العولمة السياسية التي تهدِف لبناء نموذج سياسي جامِع بين حقوق الإنسان وحاجاته: الديمقراطية، المشاركاتية، اللاّمركزية الوظيفية القائمة على المبادرة المحلية الناجعة، والعقلانية في إدارة الموارد والوقت .

---

[1] الأستاذ الدكتور محند برقوق، سلسلة الحصص الإذاعية التي كان يعدها بعنوان "مفاهيم سياسية"، الحلقة السادسة عشر حول: "الدولة الذكية"، سنة 2007.

فالحكم الرّاشِد كفلسفة تسيير مكملة للديمقراطية المشاركاتية لبناء نظام الرّشادة السياسية تقتضي مجموعة من الشروط الأساسية وهي :

(1)- وجود دولة الحق والقانون

(2)-وجود تعدّدية المجتمع المدني وفاعِليته

(3)- وجود تعدّدية الرأي والتّعبير الحر

(4)- استقلالية القضاء وفاعِلية العدالة

(5)- وضوح مفاهيم الخِدمة العامة (service public) والصالِح العام (intérêt général) في الخطاب السياسي الرسمي العام

(6)- توفّر آليات الرقابة المؤسساتية والمدنية القادرة على فرض الشفافية والجزاء.

ومن هنا فالحكم الرّاشِد هو أحد المنطلقات المرتبطة بمجموعة من القِيم الديمقراطية القائم على الفعالية والنجاعة والعدالة في التوزيع المادي والقيمي، كما أن الأساس الذي تُبنى من خلاله دولة الجودة السياسية التي تمكّن المجتمع من التفاعل التعاوني بين القطاع العام، القطاع الخاص والمجتمع المدني في ظل توفر شروط التنافس الاقتصادي الشّريف، وفي ظل توفّر شروط الارتقاء الاجتماعي القائمة على الكفاءة (compétence) والاستحقاق (le mérite) واللارداءة واللامحسوبية (népotisme).

فالحكم الرّاشِد وإن كان ضامن للعقلانية في التسيير، فهو أيضا مُنطقا سهلا لبُروز الكفاءات الوطنية التي تمكّن الدولة والمجتمع من الخروج من التخلّف والفساد على المستويين السياسي والتسييري.

فالحكم الرّاشِد إذن كما لخّصه أب النهضة الماليزية ووزيرها الأول الأسبق الدكتور:"ماهاتير محمد" هي فلسفة تجمع بين التسيير بشفافية بإشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وعن طريق الحكم بأمانة لمدة زمنية معينة خدمة للصالح العام بمنطق الخدمة العامة الهادفة لتنمية محققة لحاجات المواطنين بصفة عادلة، فبدون الشفافية الأمانة والعدالة، لن تكون الدولة، مهما كانت مواردها قادرة على تحقيق تنمية الدولة ولا المجتمع ولا الإنسان، فرشد حكم الأنظمة يقاس بهذه المعايير الثلاثة (الشفافية، الأمانة، العدالة).[1]

3/بيان أهمية مبدأ الدولة القانونية ودوره في حفظ هيبة الدولة:

المجتمع الأول في الدولة هو مجتمع الحمية والانضباط ومنه تستلهم الدولة هيبتها وتنظيمها عن طريق احتكارها للسيادة والسلطة العامة المستندة إلى القوة، وبظهور المجتمع المدني اختفت هذه النزعة العسكرية-فلا شيء يفرض بالقوة سوى الظلم- وحل محلها النزعة المدنية والرغبة في العيش المزدهر والرخاء في ظل ما يسمى بالمجتمع المدني، ودولة القانون تتويج للمجتمع المدني باعتباره مرحلة من مراحل تطور المجتمع وبناء الدولة، يتوحد فيه الشعب بجميع فئاته وشرائحه ويكمل بعضه البعض وتجمعه الرغبة في العيش والإسهام الحضاري وانجاز القيم، ومن أهم هذه القيم على الإطلاق "هيبة الدولة وسمعتها"، فالمجتمع المدني باعتباره نواة دولة القانون هو حس مدني مشترك بين أفراد الشعب بضرورة الاتحاد والعمل والإيمان بحب الوطن والاستعداد للتضحية من أجله وخدمته بتفان لأن في ذلك خدمة أكيدة للمصلحة الفردية

---

[1] الأستاذ الدكتور محند برقوق، سلسلة الحصص الإذاعية التي كان يعدها بعنوان "مفاهيم سياسية"، الحلقة السادسة حول: "الحكم الراشد"، سنة 2007.

وإشباع حاجاتها في إطار من الشرعية والقانون، وهذا مظهر للتحضر والرقي الذي تتميّز به دولة القانون.

فكي تنجح الدولة في إقرار دعائمها كدول قوية مهابة ومحترمة لابد أن تبني مجتمعا مدنيا متماسكا وفعالا يكون سندا لها في السراء والضراء، بمساعدته في استثمار رصيده الحضاري وتراثه الزاخر لضمان مصيره ومستقبله واسترجاع كرامته وعزته. ولن يتسنى ذلك إلاّ بتدعيم الثقافة كمركّب متجانس من القيم والرموز والإبداعات والتطلعات التي تحفظ للبشر هويته الحضارية، وفي وسط هذه الثقافة المزدهرة فقط تنمو الديمقراطية الرشيدة التي ترفع من مستوى المواطن وتخلّصه من الغضب والانفعال والخلفيات والأحكام المسبقة التي تساهم في التأثير سلبا في هيبة الدولة لديه، فصون هذه الهيبة يبدأ في عقول الناشئة في المدارس والمؤسسات المختلفة التي تتكفل بتوضيح القيمة المعيارية للدولة استنادا لمكانتها في كل المجالات، وتوضيح مفاهيم علاقة الدولة بالقانون وعلاقة القوة بالدولة وبذلك يكون هناك تواصل بين الدولة والمجتمع وتخلق الإرادة لدى المواطن للنضال من أجل الحفاظ على مكتسبات دولته والدفاع عن مكانتها.

وإذا كان بناء الدولة القانونية يكفل احترام هيبة الدولة، فان ذلك يتعزز أكثر بكفالة الدولة القانونية لحقوق الإنسان باعتبارها من أهم مكتسبات الحداثة وباعتبارها انجاز يسمح للإنسان بالافتخار بتحرير النفس من قيود الاستبداد والعبودية والتمييز وامتهان الكرامة والتي ساهمت في اغتيال هيبة الدولة داخل مكبوتات الإنسان، وتهيئها لأخذ مظهر ملموس في الواقع كلما سنحت الفرصة في ذلك، رغم سعي الدولة وعملها على فرض هذه الهيبة بوسائلها الإيديولوجية وعن طريق القهر والتعسف. وإذا علمنا أن مسألة حقوق الإنسان من المسائل

التي يعتبرها المجتمع الدولي استثناءا عن مبدأ " عدم التدخل في الشؤون الداخلية" فان الاستنجاد بالمجتمع الدولي لتكريس هذه الحقوق على المستوى الداخلي يشكل أكبر مهانة للدولة إذ يسمح ذلك للمواطنين التعبير عن تلك المكبوتات بما يسئ لسمعتها داخليا وخارجيا، ولعل ما حدث في العراق عقِب الإطاحة بنظام صدام حسين من إقدام بعض الأفراد بضرب صور بعض المسئولين بالنعال-أكرمكم الله- خير برهانٍ على ذلك. وإن لم تتدخل الدولة لتنظيم حقوق الأفراد وحرياتهم في إطار من الحكمة فإن ذلك قد يسمح لكل من هبّ ودب أن يقذف الدولة بكل أشكال الفساد وأن يسخر من مقدساتها ومكتسباتها عن طريق الإشاعة وتغليط الرأي العام وخدمة لمصالح فئة أو دولة من الدول، مع ما لذلك من تأثير سلبي على فئات عريضة من المواطنين. فيلحق بهيبة الدولة ما يلحق اليوم بالشرعية الدولية من اهتزاز حيث انكشفت حقيقتها بوضوح في حرب العراق وما يحدث في السودان وفلسطين والصحراء الغربية.

ثم أن كيفية تعامل الدولة مع الاعتداءات التي تمس مواطنيها في الخارج لها تأثير مزدوج على مكانتها في الداخل فتصديها للاعتداءات التي تمس مواطنيها هو دفاع عن كرامتها وهيبتها بالدرجة الأولى باعتبار أن هؤلاء المواطنين المعتدى عليهم جزء من سيادتها ما داموا يحملون جنسيتها فكيفية تعامل الدولة الجزائرية مع الاعتداءات التي مست مجموعة من الأساتذة الجامعيين أثناء مزاولة تربصهم في مصر والتي لم تتجاوز بعض التصريحات المحتشمة يبرز مكانة المواطن الجزائري لدى دولته خاصة إذا كان من النخبة وهو ما يفسر إعادة الكرة بالاعتداء على اللاعبين والمناصرين الجزائريين في الأيام الأخيرة.

إن من مميزات الدولة القانونية خضوع الجميع حكاما ومحكومين للقانون، وعن طريق التطبيق الصحيح لهذا الأخير تتمكن الدولة من القضاء على العديد من المظاهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية كتجارة المخدرات وانتشار الرذيلة وعصابات الإجرام المنظم والاختلاس وتبديد الأموال العمومية، تلك الظواهر التي تسيء لسمعة الدولة لدى المواطن وترسخ الاعتقاد لديه بأنها غير قادرة على التصدي والقضاء عليها وليس أخطر على هيبة الدولة من ذلك، ما دامت الدولة هي المؤسسة الوحيدة التي تحتكر شرعية الاستعمال المادي لوسائل الجبر والإكراه، وفي غياب قيام الدولة بدورها خطر كبير وتهديد بعودة المجتمع إلى الفوضى والثأر وسيادة القوي، ولن تتمكن الدولة من القيام بواجبها في هذا الخصوص إلاّ بتكريسها لمقومات الدولة القانونية الآتي بيانها أدناه.

في الأخير يمكن القول بأن العمل بأسس الدولة القانونية الراشدة يؤدي إلى تكريس الفعالية في كل المجالات، خاصة في مجال ترشيد النفقات العامة فنجد الدولة القانونية تهتم بالنهضة العلمية وتطور المهارات التكنولوجية حتى ترفع من قدراتها الإنتاجية وفي ذلك إمكانية لتخفيف العبء على المواطنين في مساهمتهم في التكاليف والأعباء العامة عن طريق الضرائب، وفي ذلك أيضا إمكانية لتحسين ظروف معيشة المواطنين بالاهتمام بالنفقات الاجتماعية التي تزيد من شعور المواطنين بأهمية الدولة وقيامها بمهامها.

ثانيا: مقومات بناء دولة القانون وتأثير عدم تكريسها على هيبة الدولة

1-وجود نظام قانوني عام وشامل في الدولة مرتبا ترتيبا هرميا بحسب درجة الإلزامية والسمو الشكلي والموضوعي:

إن مصطلح دولة القانون يتكون من شقين "دولة" و"قانون"، فلابد لقيام أي دولة[1] قانونية[2] من وجود نظام قانوني للدولة، فحسب زعيم المدرسة الوضعية "هارت" ينتقل المجتمع البشري من عالم القوة واللاقانون إلى عالم القانون عندما يكتشف قواعد الاعتراف التي تمكنه من التمييز بين القانون واللاقانون[3]، وهذا الاكتشاف يسمح له بالتنقل من العالم السابق على القانون إلى عالم القانون وبالتالي عهد دولة القانون، فالقانون على مر التاريخ كان قيدا على الحكام والأنظمة الاستبدادية رغم أن القانون كثيرا ما تم استعماله كأداة بيد القوة توظفه عند الحاجة وتستغني عنه متى تشاء، فبالعودة إلى التاريخ البريطاني نجد أن الملك "جون سانتير" الذي منح للشعب البريطاني بضغط من طبقة النبلاء وثيقة "الميثاق الأعظم" وبالرغم من تنازله عن بعض الاختصاصات للمجلس الأعلى(الذي كوّن رفقة المجلس العام نواة البرلمان البريطاني) خاصة في المجال المالي إلاّ أنه احتفظ لنفسه بحق التشريع في الظروف الاستثنائية وحق توقيف القوانين في بعض الحالات، وعلينا أن نتصور بعد هذا ماذا يبقى للقانون من أهمية إذا أمكن الحاكم توقيف تطبيقه بما يشكل مساسا بمبدأ المساواة أمام القانون ومساسا أيضا بعمومية القواعد القانونية وتجريدها -التي

---

(1) شعب يستقر على إقليم معيّن ومحدد ويخضع لسلطة سياسية ذات سيادة.

(2) سلطة مؤسسة وشرعية تحكم وتحكم بالقانون، وتحتاج إلى أقل قدر من الإكراه لكسب دعم ومساندة مواطنيها.

(3) أحمد خروع، المرجع السابق، ص73.

تعد أكبر ضمانة لحقوق وحريات الأفراد-؟ وأية قيمة تبقى للبرلمان كمعبر عن الإرادة الشعبية وكصاحب الاختصاص التشريعي إذا أمكن للملك انتزاع هذا الاختصاص منه بداعي الظروف الاستثنائية التي تعد غامضة وغير مضبوطة ومحاطة بالسلطة التقديرية خاصة أمام انعدام وجود دستور مكتوب في بريطانيا يوضح معالمها؟

ونظرا لأهمية القانون كوسيلة لتقييد السلطة وخضوعها للقانون، تعرف المجتمعات الحديثة اتساعا كبيرا في منظوماتها القانونية بما قد يشكل تضخما للنظام القانوني عن طريقه يمكن أيضا للدولة أن تقيّد حرية الأفراد، ولعل ما يخفف من إمكانية تحول القانون(بمفهومه الضيّق) إلى وسيلة في يد السلطة هو كونه تعبير عن الإرادة العامة لكونه صادر عن نواب الشعب في البرلمان والذين يفترض فيهم الحرص على تفضيل اعتبارات المصلحة العامة خاصة أمام كثرة عددهم بما يصعّب اتفاقهم على الخطأ.

وما دام أهم ما يميّز الدولة القانونية خضوع جميع نشاطاتها للقانون سواء الإدارية منها أو القضائية أو التشريعية، فقد استقر الأمر على ضرورة ترتيب القواعد القانونية التي تشكّل عناصر المشروعية في مراتب متعددة متتالية، بحيث يعلو بعضها على البعض الآخر في تدرج يشمل كافة القواعد القانونية التي تمثل التنظيم القانوني للدولة[1]، هذا التدرج يكون شكلا(بالنظر إلى مرتبة السلطة المصدرة للنص، فكلما كان صادرا عن سلطة أعلى كان أسمى من النص الصادر عن هيئة أدنى، وإن صدرا عن الهيئة نفسها كانت الإجراءات هي المرجح فالقاعدة التي تصدر بإجراءات أشد تكون أعلى مرتبة من القاعدة التي تصدر

---

[1] د. طعيمة الجرف. مبدأ المشروعية وضوابطه خضوع الدولة للقانون، الطبعة الثالثة، دون دار ولا بلد نشر، 1976، ص 62.

بإجراءات عادية أو لا تتطلب أي إجراء) وموضوعا وقد اجتهد الفقيه النمساوي "هانز كلسن" لترتيب هذه النصوص القانونية حسب قوتها الإلزامية التي تستمدها من الشكل أو الموضوع، وذلك بترتيبها في شكل هرمي يشكل في مجموعه النظام القانوني بمفهومه العام، فتخضع القاعدة الأدنى للقاعدة الأعلى منها درجة ولا تستطيع مخالفتها ولا تعديلها أو إلغائها، إعمالا لقاعدة توازي الأشكال التي تقتضي أن النص يلغى أو يعدل بنص مساوٍ له في الدرجة حتى يكون مشروعا، و لما كانت السلطة التأسيسية (التي تضع الدستور الذي يبين كيفية اختيار السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية) أعلى مرتبة من السلطات المُنْشأَة.

وقد وضع "هانز كلسن" القواعد الدستورية في قمة هذا الهرم باعتبار الدستور شيئا ضروريا لوجود الدولة القانونية باعتباره أول مقوماتها[1] (سواء كان مكتوبا أم عرفيا[2])، فهو الذي يبين أسس الدولة وقواعدها وطبيعة نظامها الدستوري(ملكي جمهوري) ونظامها الاقتصادي(اشتراكي، ليبرالي) وصاحب السيادة في الدولة(الشعب، أو الأمة،...)، كما يحدد حقوق الأفراد وحرياتهم وواجباتهم، ويبيّن تعداد السلطات العامة في الدولة ومقدار الفصل فيما بينها

---

[1] سامي جمال الدين. **تدرج القواعد القانونية**، منشأة المعارف، مصر، 1986،ص36؛ د.محمد عاطف البنا. **الوسيط في النظم السياسية**، دون دار نشر، مصر، 1996، ص135.

[2] يعترض بعض فقهاء وكتاب القانون الدستوري على تسمية الدستور العرفي على اعتبار أن الدستور البريطاني كنموذج لهذه الدساتير-حسب وجهة نظر من يعتمد هذه التسمية- لا يتشكل من القواعد العرفية فحسب بل يتكون أيضا من عدة نصوص مكتوبة كالميثاق الأعظم (1215) وملتمس الحقوق(1628) ووثيقة الحقوق(1688) وقانون البرلمان(1911) وغيرها من النصوص المكتوبة،غاية ما في الأمر أن النصوص الغير مكتوبة أثر لذا فهؤلاء الكتاب يحبذون استعمال عبارة "الدستور غير المدون".

ويحدد اختصاصاتها وعلاقاتها فيما بينها، فضلا عن بيان إمكانية تعديل الدستور وإجراءات وشروط ذلك، بالشكل الذي يوضع طبيعة دستور الدولة من حيث المرونة والجمود وبيان الهيئة المكلفة برقابة الدستورية في الحالة الأخيرة، وكل هذه المواضيع وبالنظر لأهميتها وتعلقها بتحديد أسلوب ممارسة السلطة وإبراز العلاقة بين الحاكم والمحكوم جعلت الدستور يعلو قمة هرم النصوص القانونية في الدولة من حيث الموضوع، فضلا عن سموه من الناحية الشكلية باعتبار أن إجراءات وضع الدستور تختلف تماما عن إجراءات وضع القوانين العادية – خاصة إذا كان الدستور جامدا- سواء وضع هذا الدستور بأسلوب الجمعية التأسيسية أو بأسلوب الاستفتاء أو بهما معا(دون الخوض في الأساليب غير الديمقراطية لوضع الدستور)، ولذلك لابد من أن تلتزم جميع السلطات في الدولة باحترام الدستور. وأن أي قانون يصدر مخالفا لمقتضيات الدستور في نصه أو روحه سواء كانت هذه المخالفة تنصب على الشكليات التي حددها الدستور أو على مخالفة موضوعه يعتبر منعدم القيمة حتى ينسجم مع الدستور وهذا ما تحرص الهيئات المكلفة بالرقابة الدستورية على ضمانه. ويترتب على جعل الدستور في قمة الهرم ظهور مبدأ سمو الدستور الذي لا قيام لدولة قانون بدونه، فمبدأ سمو الدستور يعني أن جميع الأفراد وكل المؤسسات والهيئات في الدولة مهما كانت طبيعتها (الحكام والمحكومين) يجب أن يلتزموا بأحكامه وأن كل القوانين مهما كانت درجتها وطبيعتها يجب ألاّ تكون مخالفة له، وبذلك تتحقق مهابة الدولة وترقى مكانتها[1].

---

[1] د. الأمين شريط. الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص138.

وجدير بالذكر أنه بخصوص جعل الدستور في قمة هرم النصوص القانونية في الدولة يختلف من دولة إلى أخرى عندما يتعلق الأمر بمقارنته بالمعاهدات والاتفاقيات التي تصادق عليها الدولة وبهذا الخصوص المشرع الجزائري في المادة 132 من دستور 1996 رتب المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور[1] بعد هذا الأخير وقبل القانون أي أن الدستور أسمى من المعاهدة والمعاهدة أسمى من القانون وضمانا لهذا السمو لابد أن تعرض المعاهدات المزمع إبرامها على المجلس الدستوري قبل إبرامها (إجراء رقابة وقائية سابقة) تمهيدا لعدم التصديق عليها إذا كانت مخالفة لأحكام الدستور وهذا ما أكدته المادة 168 من الدستور.

وبعد الدستور والمعاهدات الدولية يلي ترتيب هذا الهرم القوانين العضوية "Loi Organique" وهو نوع من أنواع القانون التي استحدثها الدستور الفرنسي لسنة 1958 وأخذ بها المشرع الجزائري في المادة 123 من الدستور، وتتميّز القوانين العضوية بسموها الموضوعي على القوانين العادية باعتبارها مكملة للدستور، فمن مميزات الدساتير الحديثة كونها تصدر في شكل موجز حتى يسهل الرجوع إليها وبالتالي فهي تتضمن المبادئ الرئيسية وتحيل في بعض التفصيلات إلى القوانين العضوية والقوانين العادية، فبالنظر إلى المادة 123 من الدستور الجزائري نجد أنها تتضمن من بين المواضيع التي يُشَرّع فيها بقوانين عضوية تنظيم السلطات العمومية وعملها، نظام الانتخابات، القانون المتعلّق بالأحزاب السياسية، القانون الأساسي للقضاء والتنظيم القضائي، القانون المتعلق بقوانين المالية، القانون المتعلق بالمالية وهي كلها قوانين تندرج ضمن

---

[1] وهي ضرورة عرض هذه المعاهدات والاتفاقيات على غرفتي البرلمان والحصول على موافقتهما الصريحة (المادة 131 من دستور 1996)

تنظيم العلاقة بين السلطات فيما بينها وبينها وبين الأفراد وهذا هو موضوع الدستور، هذا من الناحية الموضوعية أما من الناحية الشكلية فنجد اختلاف نوعي بين إجراءات سن القوانين العضوية (الأسمى) والقوانين العادية(الأقل منها درجة) فرغم صدورهما من هيئة واحدة غير أن القوانين العضوية تتميّز بضرورة حصولها على الأغلبية المطلقة في المجلس الشعبي الوطني وضرورة عرض القوانين العضوية على المجلس الدستوري وجوبا للفصل في مدى دستوريتها، عكس النصوص القانونية التي يتعلّق أمر عرضها على المجلس بمحض رغبة الهيئات المحددة في المادة 166 من الدستور وهي رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة، وفضلا عن ذلك فإنه إذا كان من صلاحيات رئيس الجمهورية التشريع بأوامر في حالات المادة 124 من الدستور حتى ولو تعلّق الأمر بالمجالات التي تعد من اختصاص البرلمان بموجب المادة 122 (القوانين العادية) فإنه ليس بمقدوره أن يشرع بأوامر في المجالات المتعلقة بالقوانين العضوية.

وبعد القوانين العضوية تأتي القوانين أو التشريعات العادية التي تضعها السلطة في حدود اختصاصها المبيّن في الدستور، وحفاظا على مبدأ المشروعية الذي تشكل هرمية النصوص القانونية أهم ركائزه لابد أن تكون النصوص القانونية مطابقة لمضمون الدستور والمعاهدات والقوانين العضوية.

والمتأمل في القانون باعتباره أساسا لبناء دولة القانون وصادر عن ممثلي الشعب لابد أن لا يفوّت التمعّن فيما يلي:

◄ هل القانون يعبّر فعلا عن الإرادة العامة ويضع مصلحة الأفراد فوق كل اعتبار في ضل الكتل البرلمانية التي تغلب عليها أغلبية الحزب الحاكم في

الدولة بما يشكل قوة برلمانية بيد السلطة الحاكمة لتمرير كل ما تراه مناسبا لمصالحها وعرقلة أي مبادرة من بقية أعضاء البرلمان؟

◄ هل بقي معنى للقانون كتعبير عن إرادة الشعب أمام موجة السعي لتحديد اختصاصات البرلمان في المجال التشريعي -كما فعل المشرع الفرنسي في دستور 1958 وحذا حذوه المشرع الجزائري في دستور 1996 في المادة 122- بما يتعارض مع حق الشعب باعتباره صاحب السيادة في الاستئثار بالاختصاص التشريعي، خاصة إذا علمنا بأن ما يخرج عن نطاق الاختصاصات المحددة للبرلمان بموجب الدستور يصبح من اختصاصات السلطة التنفيذية عن طريق السلطة التنظيمية حسب المادة 125 من الدستور الجزائري؟

◄ وخارج حالة لجوء رئيس الجمهورية للاستفتاء التشريعي[1]-أي الاحتكام للإرادة الشعبية مباشرة- هل يبقى معنى للقانون باعتباره أداة لتقييد سلطة الدولة وضبط تصرفاتها إزاء المواطنين، وهل يبقى معنى لمبدأ الفصل بين السلطات إذا علمنا ما لرئيس الجمهورية من حق التشريع بأوامر رئاسية بموجب المادة 124 من الدستور، وصلاحيته في إصدار قانون المالية بموجب له قوة القانون إذا تعذّر على البرلمان المصادقة عليه في غضون 75 يوما حسب المادة 120 من الدستور؟

---

[1] فالاستفتاء إما أن يكون سياسيا باللجوء لأخذ موقف الشعب في مسألة سياسية كالذي تم في الجزائر بخصوص المصالحة الوطنية والوئام المدني وكالذي جرى في أوروبا بشأن إنشاء دستور موحد لدول الاتحاد الأوروبي مثلا، وإما أن يكون استفتاء دستوري يتعلّق بأخذ رأي الشعب في تعديل نص في الدستور إما بالحذف أو الإضافة، وإما أن يكون استفتاءا تشريعيا حيث يكون مصدر القانون في هذه الحالة هو الشعب صاحب السيادة مباشرة وليس البرلمان الذي يعد صورة للديمقراطية شبه المباشرة.

◄ وأي قيمة تبقى للبرلمان في سن القوانين إذا علمنا أن الهيئة المكلفة بمراقبة هذه القوانين وإلغائها في حالات معينة وهي المجلس الدستوري هي هيئة سياسية يعين رئيس الجمهورية ثلاث من أعضاءه التسعة من بينهم الرئيس؟

◄ وأي قيمة لهذا القانون إذا كان غريبا عن المجتمع الذي يطبق فيه، حيث أن معظم القوانين يتم استيرادها من دول أخرى وتتم ترجمتها بأسلوب غير مطابق رغم اختلاف ظروف هذه المجتمعات من الناحية الدينية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ما يؤدي في النهاية إلى استحالة أو على الأقل صعوبة تطبيقها في الواقع؟

◄ أليس من الضروري ضمانا لصدور قوانين تعكس تطلعات المواطنين وطموحاتهم أن يتضمّن قانون الانتخابات حذا معينا من المستوى الدراسي وليكن جامعيا للعضوية في البرلمان حتى لا يتم انتخاب عامة الناس ممن لا يعرفون خبايا أسياسة التشريعية ويفقهون معاني القوانين بالشكل الذي يضمن مناقشة موضوعية وجدية لقوانين مصيرية يصعب تدارك الأخطاء الناجمة عن إصدارها؟.

◄ أليس من الضروري البحث عن وضع قيود للدولة خارج نطاق الدولة كالاستناد لقواعد القانون الطبيعي أو التضامن الاجتماعي كما قال "كاريه دي مالبرغ" ما دامت الدولة وحدها التي تملك السلطة لمنح قواعد للحكم على سلوك معين وهي الخالق الوحيد للتشريع وهو ما أكده "جيلينيك" الذي شدد على أن الدولة لا تزال سيدة نفسها باستمرار مادامت هي المصدر الوحيد للقانون؟.

كما يجب على الإدارة العامة والسلطة التنفيذية عموما أن تلتزم بما تضعه السلطة التشريعية، خاصة عند ممارسة السلطة التنظيمية المنصوص عليها في

المادة 125 من الدستور والتي منحت لرئيس الجمهورية ممارسة السلطة التنظيمية في المسائل الغير مخصصة للقانون(خارج نصوص المادة 122 من الدستور) عن طريق المراسيم والأوامر، كما منحت المادة 125 من الدستور للوزير الأول السلطة التنظيمية التي يمارسها فيما يندرج ضمن تطبيق القوانين عن طريق المراسيم والقرارات والتعليمات والمناشير، فما يندرج ضمن السلطة التنظيمية بشقيها يأتي بعد القوانين العادية، وينبغي أن لا يتعارض لا معها ولا مع الدستور والمعاهدات والقوانين العضوية، وهكذا حتى نصل للقرارات الإدارية والتعليمات والمناشير والمداولات التي تصدرها الهيئات اللامركزية ولوائح الضبط والبوليس والتي تصدرها السلطة التنفيذية لتقييد الحريات الفردية والعامة، قصد المحافظة على النظام العام بعناصره الثلاثة: الأمن العام والسكينة العامة، والصحة العامة، والتي تختص بها السلطة التنفيذية على أساس العرف الجاري به العمل، ولما تقتضيه مسائل الضبط من دقة وسرعة التنظيم

ولعل الشكل الأخير من النصوص القانونية هو الذي يؤثر بشكل كبير على مكانة الدولة وهيبتها كلما حادت السلطة التنفيذية عن مقتضيات مبدأ المشروعية وتدرج القواعد القانونية باعتبارها ركائز لدولة القانون التي يحترمها الجميع ويهابها.

2/خضوع جميع الحكام والمحكومين لهذا النظام القانوني دون أي استثناء تحقيقا لعمومية وتجريد وإلزامية القواعد القانونية:

إن أهم ميزة للنصوص القانونية هي العمومية والتجريد وهو ما معناه أن القانون يسن في اطار من العمومية والتجريد (نكران الذات) ويساوي بين الجميع حكاما ومحكومين، وسيادة القانون أصبحت الصيغة التي لا يمكن تجنبها كوسيطة لإضفاء الشرعية على السلطة العامة عن طريق ضمان احترام الأفراد

للقانون والذي تكفله السلطة العامة بما تملكه من وسائل قانونية مقررة في مختلف النصوص القانونية الواردة أعلاه من جهة، وضمان التزام الدولة وسلطاتها العامة بالقوانين من جهة أخرى، وهذا يعد أمرا بالغ الأهمية والتعقيد لتعلّقه بتحديد مكانة الدولة ليس أمام المواطنين فحسب بل حتى في نظر المجتمع الدولي، خاصة أن عصر الدول الاستبدادية والدكتاتورية والبوليسية والفاشية قد ولى وأصبحت هيبة الدول تقاس بمدى احترامها للقانون واحترامها لمبدأ الفصل بين السلطات واحترام حقوق الإنسان والمواطن..

وإذا كان تأسيس تصرفات السلطات العامة على مقتضيات مبدأ المشروعية السابق بيانه وسيلة من وسائل إخضاع الدولة للقانون، فإن التقيّد بمقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات باعتباره آلية للحد من الاستبداد والتسلط القائم على تركيز السلطات والانفراد بالحكم يعتبر بدوره لبنة هامة في صرح دولة القانون، فمن بين الأسس التي بنا عليها الفيلسوف الفرنسي"مونتسكيو"(Montesquieu) مبدأ دولة القانون في كتابه "روح القوانين" هو أن الإنسان مهما كان يتكون من نصفين "ملاك" و"شيطان"، وأن أي شخص يملك سلطة يميل إلى التعسف في استعمالها ما لم يجد حدودا تمنعه من ذلك، لذا لابد أن يبنى النظام السياسي على أساس أن السلطة توقف السلطة، ولذلك أن لكل سلطة من السلطات وسيلة للتأثير على السلطات الأخرى ووقفها عند حدودها المرسومة في الدستور، هذه الوسائل التي لو تستعمل بطريقة جيدة تساهم في رقابة السلطات لبعضها البعض وإلزامها بالرجوع إلى مقتضيات دولة القانون.

وإذا كان الكل يجمع على ضرورة جعل السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية –كما سيتم توضيحه من بعد- فإن العلاقة بين السلطتين الأخيرتين كثيرا ما كانت محل صراع لترجيح الكفة إما لهذه أو لتلك،

وعلى ضوء نتيجة هذا الصراع القائم بينهما يمكن تحديد طبيعة النظام السياسي القائم في الدولة هل هو برلماني أم رئاسي أم شبه رئاسي (برلماني عقلاني) أم أنه نظام مجلسي (نظام حكومة الجمعية)، ومهما يكن من أمر علاقة السلطات ببعضها فان دولة القانون تقتضي أن تخضع كافة السلطات والأفراد حكاما ومحكومين للنظام القانوني في الدولة بمفهومه العام (مكونات الهرم ككل)، وهذا يقتضي تقديم الحكام للمساءلة وهذا ما تندرج تحته المادة 158 من الدستور الجزائري التي تنص على مايلي:"تؤسسا محكمة عليا للدولة، تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، والوزير الأول عن الجنايات والجنح، التي يرتكبانها بمناسبة تأديتهما لمهامهما.."، وهو ما يعتبر أمرا ايجابيا مقارنة مع بعض الأنظمة الملكية كبريطانيا التي يسود فيها مبدأ "الملك لا يسأل" ومبدأ "الملك لا يخطئ" وهو ما يتناقض مع منطق الأمور الشيء الذي كان سببا في إنشاء منصب الوزير الأول في بريطانيا وإعطاءه اختصاصات هامة تمهيدا لتحميله المسؤولية أمام البرلمان تطبيقا لمبدأ "حيث توجد سلطة توجد مسؤولية"، وما دامت اختصاصات الملك مجرد اختصاصات شرفية، ومادامت الاختصاصات الحقيقية بيد الوزير الأول فهو وحكومته مسئولون تضامنيا أمام البرلمان، ولعل أهمية مسؤولية الرؤساء والمسئولين أمام القانون بالنظر الى إمكانية إساءة استعمالهم للسلطة بما يهدد الحقوق والحريات والاقتصاد فإن المجتمع الدولي اتفق على إنشاء جنائية دولية لممارسة المتابعات ضد هؤلاء ما دامت إمكانية أثارت مسؤوليتهم أمام القضاء الوطني أمر تحيطه العديد من الشكوك والمخاوف، وهذا الأمر يعد مكسبا هاما للمجتمع الدولي إذا لم يسأ استعماله بدوافع غير شرعية واستعمال سياسة الكيل بمكيلين.

3/وجود نظام رقابي فعال تتوفر له ضمانات الحياد والاستقلالية والفعالية لضمان سيادة القانون وصون مبدأ الشرعية

وحقوق الإنسان:

قال الفيلسوف كانط (Kant):" إذا اختفى العدل من الأرض لم يعد لوجود الإنسان قيمة"[1]، لذا فإن بناء أي دولة قانونية يتطلب فضلا عما سبق بيانه وجود نظام رقابي فعال في الدولة عن طريق:

- الرقابة القضائية التي تسهر على تطبيق القانون وحماية مبدأ المشروعية

- وعن طريق الرقابة المالية التي تهدف لحماية الاقتصاد الوطني سواء كانت هذه الرقابة سابقة أم آنية أم لاحقة تمارسها عدة هيئات كالمفتشية العامة للمالية، والمراقبون الماليون والمحاسبين العموميين، والآمرون بالصرف، ومجلس المحاسبة الذي أنشء بموجب المادة 170 من دستور 1996 من أجل القيام بالرقابة البَعْدِيّة لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية.

والرقابة على دستورية القوانين التي تصدر من البرلمان. وفعالية الرقابة التي تمارسها كل هذه المؤسسات مرهون بمدى استقلاليتها وحيادها وسهولة اللجوء إليها.

أ/ فيما يتعلّق بالرقابة التي تمارسها السلطة القضائية:

القضاء هو الدعامة الأساسية لأي مجتمع منظم يخضع أفراده في علاقاتهم مع بعضهم وفي علاقاتهم بالدولة للقانون. فلا يكفي وجود نظام قانوني تحدد فيه الحقوق والحريات والواجبات، وكفالة التزام كل سلطة لحدودها إلا بوجود

---

[1] د. صلاح عبد المجيد. " استقلال القضاء " **مجلة المحاماة** ، العددين 09-10، السنة 64 ، نوفمبر – ديسمبر 1984 ، ص 42.

سلطة قضائية مستقلة تمارس عملها بشكل جيد،[1] فلا وجود لعدالة إلا باستقلال القضاء.[2] والعدل لا يتحقق من تلقاء نفسه ولا يقتضيه الإنسان لنفسه بل هو واجب الدولة ورسالتها، ومن أجل ذلك يجب أن يكون لها نظام قضائي كامل ومستقر ومستل ومحايد يلجأ إليه جميع الناس، إذ بغير الاستقلال لا يصبح القضاء قضاءً بل انصياعا لمركز القوة في الخصومة، فإذا كانت الغاية هي العدل والوسيلة هي القضاء، فلا عدل دون استقلال القضاء، فمن أجل أن يسود العدل يجب أن يكون لكل مواطن الحق في الالتجاء إلى قاض مستقل، ولنا أن نتصور نتائج النظرة السيئة للمواطنين حيال القضاء[1] فاستقلال القضاء شرط

---

[1] د. العطيفي جمال." استقلال القضاء في التشريعيتين الإسلامية والإنجليزية"، **مجلة المحاماة**، السنة الخمسون، العدد الثاني، مصر، 1970، ص 79 ؛ د. محمد كامل عبيد ، **استقلال القضاء** ، دراسة مقارنة سلسلة نادي القضاة ، مصر 1991، ص 18، أ. أحمد بلوذنين، "استقلالية القضاء بين الطموح والتراجع " ،رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق، شعبة الإدارة والمالية ،(رسالة غير منشورة) معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر 1999، ص 3.

[2] أنظر:

Mohamed Abdelmalek , **Justice pour touts ,Edition** <El-manar> Oran ,1989, p 5.

[1] فقد جاء إثر سبر الآراء الذي أجرته لجنة فرنسية تسمى (SOFRES) سنة 1991 في فرنسا بطلب من مجلس الشيوخ أن 78% من الفرنسيين الذين تم استجوابهم يركزون على ضرورة إصلاح جهاز العدالة، و 67% منهم يرون أن جهاز العدالة يسير بشكل سيئ.

Arbaud Martin , le conseil supérieur de la magistrature et l'indépendance des juges , " R.D.P, n° Mai – Juin (1) ,France , 1997 , p 747 .

وهو نفس ما يمكن استخلاصه من خلال الحصة التلفزيونية التي بثت يوم 25 أكتوبر 1987 على الساعة الثامنة والنصف (حصة منكم وإليكم) التي تولى فيها المحامون وأعضاء المجالس القضائية لدى محاكم الجزائر، ويتقدمهم نقيب المحامين كمنسق وطني للإجابة على الأسئلة المطروحة بمساعدة الصحفيين الذين ينوبون المواطن في طرح الأسئلة ، وقد

للاستقرار السياسي والاجتماعي لأي دولة،[1] ويلعب مبدأ استقلال القضاء دورا هاما في حماية الحريات، خاصة مع ازدياد تدخل السلطة التنفيذية في حياة الأفراد تعد الرقابة القضائية أكثر الضمانات فعالية لحماية هذه الحريات، ولا تكون كذلك إلا إذا مارستها سلطة مستقلة محايدة. ويتجه معظم الكتاب وفقهاء القانون الدستوري للقول أن استقلال القضاء في جميع الدول للديمقراطية ليس امتيازا للقضاء بقدر ما هو ضمان للتطبيق الصحيح للقانون وحماية الحرية الشخصية.[2]

أخذ عينات من استجوابات المواطنين أمام المحاكم وفي الطرقات، وكانت وجهة نظر المواطنين حول القضاء تؤكد أنه :" لا يثق إطلاقا في القضاء لضآلة تأمين شروط السير الطبيعي " أنظر :

Hadi CHALABI : L'algérie : **l'état et le droit** , (Préface Mohamed HARBI) , Nouvelle édition ,(FRANCE : Edition ARCANTERE), France , 1989 ,p143.

[1] أنظر تقرير لجنة استقلال القضاء والمحاماة، المؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب المنعقد في دمشق من 19 إلى 22 جويلية 1989، **مجلة المحامون**، العدد السادس، جويلية 1989، ص 92.

[2] د. بوري يحي."ضمانات ودعائم استقلال القضاء"**مجلة دراسات ووثائق مجلس الأمة(استقلالية السلطة القضائي)**، الجزء الأول، مارس 1999، ص 52. د. جمال العطيفي، المرجع السابق ، ص 79 ، د. أحمد فتحي سرور . **الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان** .دار النهضة العربية ،مصر ،1995، ص 269-270 ، د. بوشاشي مصطفى."حماية الحقوق والحريات"،**الندوة الوطنية الثانية للقضاء**، منشورات الديوان الوطني للأشغال التربوية،الجزائر،1993، ص 254 . د. أمال الفزايزي، **ضمانات التقاضي**، دراسة تحليلية، مقارنة بين النظام القضائي الإسلامي السعودي، المصري، الفرنسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995، ص 24-25 . د. ملحم قربان **قضايا الفكر السياسي " العدالة "** ، الطبعة الأولى، 1992، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1992، ص 317 ،

يقول المستشار **لامونز**:"إذا لم يكن القضاة أحرار فإن أحدا لن يستطيع القول أن لديه حقوقا، لأن صورة العدالة يمكن أن تشوه لتخدم طغيان العدد أو الأثرياء أو الأقوياء". كما قال الفقيه "**جورج بيردو**":"أن خير ضمان لأمن الفرد، بعد حيدة القانون، هو قيام عدالة حقه، أي عدالة يباشر في ظلها القاضي ولايته غير مستهدٍ إلاّ بنصوص القانون ووحي ضميره، ولا قيام لنظام قضائي سليم إلا بتحقق الاستقلال للقضاة سواء في مواجهة المتخاصمين أو في مواجهة الحكومة[2]، وهذا يعكس حساسية الدور الذي تقوم به العدالة باعتبارها جهاز للاستقرار العام، وحفظ النظام وصيانة هيبة الدولة، لذا فمن الضروري توافر شرط حياد المحاكم لتجسيد مبدأ المساواة بين المواطنين، وهذا يعد سندا ثمينا للسلطة، فهي التي تقمع مخالفات قانون العقوبات وتضمن احترام القيم الاجتماعية، ولعل أهمها قيمة "هيبة الدولة"، فالنصوص العديدة التي تضمنها الدستور وقانون العقوبات وقانون مكافحة الفساد بشأن هيبة الدولة[1].تصبح

د. جريج خليل- **معهد الدروس القضائية في خدمة القضاء**. دار المنشورات الحقوقية،1965، ص 49 و79

Arlett HAYMANN DOAT , **Libertés publiques et droit de l'homme** , 5eme édition ,G.D.J),France , 1998, p 229.

(2) أ.عبد الحميد عمارة. **ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي في الشريعة الإسلامية والتشريع الجنائي الجزائري**، دراسة مقارنة،دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، 1998، ص 240.

(1) **فمن النصوص الواردة في الدستور** بهذا الخصوص نص المادة 08 من الدستور التي تنص على أن غاية المؤسسات التي يختارها الشعب هي المحافظة على الاستقلال الوطني ودعمه، والمحافظة على الهوية والوحدة الوطنية ودعمها، وحماية الحريات الأساسية للمواطن والازدهار الاجتماعي والثقافي للأمة، وكذا القضاء على استغلال الإنسان للإنسان، وحماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، أو الاختلاس، أو الاستحواذ، أو المصادرة غير المشروعة؛ ونص المادة 09 بأن المؤسسات لا يجوز لها القيام بالممارسات

فارغة من أي معنى في ظل غياب التطبيق السليم لها على الجميع دون استثناء، فتطبيقات القضاء هي التي تعطي لقرارات المشرع معناها الحقيقي والعملي، فضلا عن أنها هي المكلفة بحماية مبدأ الشرعية برقابة قرارات الإدارة لضمان عدم تجاوز المسئولين فيها لحدود سلطتهم. وهذه الأدوار التي لها أبعاد سياسية هي التي أدت لارتهان القضاء للسلطة السياسية، حيث أصبحت سلطة وفعالية القضاء تضيق وتتسع بالقدر الذي تسمح به السلطة السياسية، وبقدر الضمانات التي توفرها له.

الإقطاعية، والجهوية والمحسوبية، وإقامة علاقات الاستغلال والتبعية، والسلوك المخالف للخلق الإسلامي وقيم ثورة نوفمبر، والمادة 21 التي تمنع من أن تكون الوظائف في مؤسسات الدولة مصدرا للثراء، ولا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة؛ والمادة 22 التي تمنع التعسف في استعمال السلطة؛ والمادة 23 التي تمنع تحيّز الإدارة؛ والمادة 61 التي تلزم المواطنين بأن يحموا ويصونوا استقلال البلاد وسيادته وسلامة ترابه الوطني وجميع رموز الدولة؛ والمادة 62 التي تلزم المواطنين بأداء واجباتهم بإخلاص تجاه الوطن، والمشاركة في الدفاع عنه. وهي التصرفات التي من شأنها إعلاء هيبة الدولة وكرامتها أو العكس.

ومن النصوص الواردة في قانون العقوبات بشأن هيبة الدولة: نص المادة 112 التي تجرّم تواطؤ الموظفين واتخاذهم إجراءات مخالفة للقوانين؛والمواد من 138 الى 142 والمتعلقة بإساءة استعمال السلطة ضد الشيء العمومي والممارسة غير المشروعة للسلطة العمومية؛ والمواد من 144 إلى غاية 148 التي تتعلّق بتجريم إهانة الموظفين ومؤسسات الدولة والتعدي عليه، والمواد من 160 إلى غاية المادة 160 مكرر 08 التي تمنع وتجرّم التدنيس والتخريب خاصة منها المادة 160 مكرر التي تعاقب كل من قام عمدا وعلانية بتمزيق أو تشويه أو تدنيس العلم الوطني؛ والمواد من 183 إلى 187 مكرر التي تجرّم العصيان بكل أشكاله كمقاومة الموظفين أو ممثلي السلطة العمومية الذين يقومون بتنفيذ الأوامر أو القرارات الصادرة منها أو اللوائح أو القرارات أو الأوامر القضائية. وكل المواد التي تضمنها القانون لارقم06-01 المؤرخ في 20 فيفري2006 **والمتعلّق بالوقاية من الفساد ومكافحته**(الجريدة الرسمية المؤرخة في 2006/03/08).

وإن كانت أغلب الدساتير قد تبنت مبدأ استقلال القضاء وأعلنت عنه ، فإن هذا الإعلان غالبا ما يكون مبهما ولا يتضمن بخصوص السلطة القضائية إلا المبادئ العامة المتصلة بوظيفتها واستقلال أعضائها وأنواع القضاء ، ثم تحيل فيما وراء ذلك إلى قانون خاص ، وهذا الأخير قد يحيل بدوره إلى التنظيم، وهو ما يؤدي لإنقاص من الضمانات الدستورية ويعطي مجال للسلطتين التنفيذية والتشريعية للتدخل في تحديد شروط توليه القضاء وإدارة شؤونه.[1]

وإشكالية استقلالية السلطة القضائية في الجزائر من أهم وأخطر الإشكاليات العالقة، وينبغي التمييز بين " استقلال القضاء " و"استقلال القضاة"، فاستقلال القضاء يعني من جهة الاعتراف به كسلطة شأنه في ذلك شأن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ومن جهة أخرى تحرره من أي تدخل من جانب هاتين السلطتين بإعطاء أوامر أو تعليمات أو توصيات للقضاة، ويلزم هذه السلطات باحترام أحكام القضاء والعمل على تنفيذها[2]إعمالا لمبدأ الفصل بين السلطات. أما استقلال القضاة فيعني تجردهم ونزاهتهم وعدم خضوعهم لغير القانون وضمائرهم وعدم قابليتهم للغزل فالنص في الدستور على عبارة:" القضاة مستقلون وغير خاضعين إلا للقانون " ينصرف إلى القضاة وليس إلى القضاء نفسه.[3] إذن يراد بمبدأ استقلال القضاء أن القاضي يحكم بما تمليه القواعد

---

[1] نواف سلام، المرجع السابق، ص 91.

[2] د. محمد عصفور، استقلالية السلطة القضائية، إصدارات محكمة النقض المصرية، دون دار نشر، 1969، ص 158-159.

[3] د. سري صيام." استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية في المواثيق والدساتير والمؤثرات المحلية والعالمية " المجلة الجنائية القومية، (عدد خاص باستقلال السلطة القضائية واستقلال القضاء) المجلد 38 ،الأعداد 1-2-3 مارس – جويلية – نوفمبر 1995 ، دون دار نشر ، ص 190.

الموضوعية للقانون لتحقيق العدل والعدالة ويساوي بين القوي والضعيف، الغني والفقير.

والطريقة التي تنتهي بها بعض القضايا الحساسة كقضية الخليفة وقضية اغتيال الرئيس بوضياف –رحمه الله- وقضية قيام حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بإنزال العلم الوطني وتعليق راية سوداء مكانه بمناسبة إجراء الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وقضية العفو الرئاسي على المحبوسين والذي يتم بموجبه تسريح العديد من المساجين في مناسبات معينة...كلها تؤثر على تحديد مكانة القضاء في الدولة باعتبارها أساسا متينا لدولة القانون وركيزة من ركائز هيبة الدولة، وأداء هذه المهمة لن يتأتى إلاّ عن طريق ضمان استقلال السلطة القضائية من الناحية العضوية ومن الناحية الوظيفية.

- **الاستقلال العضوي:** يعني هذا المبدأ أن تستقل كل سلطة عن الأخرى من حيث المصدر، فكل جهاز يجب أن يجد سبب وجوده في الجهاز الأخر[1] ويتنافى مبدأ الاستقلال العضوي مع أي تدخل بوعد أو وعيد، بترغيب أو ترهيب أو إشراف أو مراقبة، إلا وفقا لما يمليه القانون.[2] فلا يعد عملا قضائيا العمل الصادر من موظف يخضع في أداءه لعمله إلى سلطة رئاسية، وهذا ما نص عليه المبدأ الثالث من مشروع الإعلان العالمي لاستقلال القضاء حيث اشترط على أن يكون القضاة مستقلين في عملية اتخاذ القرار إزاء زملائهم

---

[1] د. ميشال مياي، **دولة القانون** ، مقدمة في نقد القانون الدستوري، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990 ، ص 240-241.

[2] د. جمال العطفي " استقلال القضاء في الشريعتين الإسلامية والإنجليزية " **مجلة المحاماة**" السنة الخمسون، العدد الثاني، ص 90 ، د. نشأت السيد حسن " مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية "، **مجلة المحاماة**" ، العدد الأول والثاني، جانفي، فيفري، السنة الثانية والسبعون، 1992، ص 140.

ورؤسائهم في السلطة القضائية، ولا يجوز أن يكون لأي نظام هرمي في السلطة القضائية ولا أي فارق في الدرجة أو الرتبة دخل في حق القاضي في إصدار حكمه بحرية،[1] ويستدعي الاستقلال العضوي أيضا أن يكون رجال القضاء أنفسهم آمنين على مقومات حيادهم ويعيشون في مأمن من كيد رجال الإدارة،[2] إذ يعملون وفقا لما يمليه عليهم ضميرهم وما ينص عليه القانون.[3]

كما يستدعي الاستقلال العضوي أن يكون تعيين القضاة وترقيتهم وعزلهم منوطا بالسلطة القضائية وحدها دون تدخل أية سلطة أخرى،[4] كما يقتضي مبدأ الاستقلال العضوي إلحاق أعضاء النيابة بالسلطة القضائية وإحاطتهم بنفس الضمانات والحصانات التي تمنع عنهم كل تأثير أو تدخل.[5]

---

[1] د.عبد الفتاح مراد، **المسؤولية التأديبية للقضاة**، دون دار نشر، مصر، ص 177-178.

[2] د. حامد أبو طالب ، **التنظيم القضائي الإسلامي**، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، دون مكان نشر، 1982، ص45.

[3] التوصية الخامسة من توصيات المؤتمر السابع لاتحاد المحامين العرب، **مجلة المحامون**، العدد السادس، سوريا 1989، ص 93.

والمبدأ الخامس من مبادئ استقلال القضاء الذي أكده المؤتمر العالمي لاستقلال القضاء المنعقد في مونتريال بكندا في الفترة من 05 إلى 10 جويلية 1983، الملحق رقم (02) ، مجلة المحامون، العدد 4، 5، 6 ، السنة السابعة والخمسون، 1989، ص 261، وكذا المبدأ الحادي عشر من المبادئ الأساسية لاستقلال السلطة القضائية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين 1985، الملحق رقم (04) وكذا:

Montesqieu ,**De l'esprit des lois** ,Collection sciences humaines ENAG ,Aller ,1990, live 5,ch 14 p-p 72-77

[4] المبدأ الثاني من عناصر استقلال القضاء التي أكدها المؤتمر العالمي لاستقلال القضاء المنعقد بكندا سنة 1983، ملحق رقم (2).

- **الاستقلال الوظيفي:** يقصد به أن كل جهاز يجب أن يختص بوظيفة معينة، ويمنع على كل سلطة التعدي على اختصاصات السلطة الأخرى، فيمنع على السلطة التشريعية والتنفيذية[1] ممارسة أي عمل من شأنه التدخل في العمل

---

[1] تدخل رجال الإدارة للتأثير على القاضي قد يأخذ عدة صور كالتهديد بالإحالة على مجلس التأديب، النقل، العزل، الانتداب، الإحالة على التقاعد. وتوجد عدة أمثلة من التأثيرات الممارسة ضد القضاة بالوجه الذي يخالف المادة 117 من قانون العقوبات السابقة الذكر. فقد يقوم بعض المسئولين الإداريين، خاصة الذين ينتمون للضبطية القضائية، باستغلال نفوذهم، لتتحول تحريات الشرطة وقرارات المتابعة إلى مكسب تجاري أحيانا. ففي أحدي محاكم المدن الريفية بالشرق الجزائري قام وكيل الجمهورية (م.م.س) بوقف رئيس البلدية نتيجة مخالفة قواعد المزايدة وقوانين حماية العقارات، لكن الأمور لم تأخذ مجراها الطبيعي حيث تدخّل الوالي وطلب الإفراج عن رئيس البلدية، ولما رفض وكيل الجمهورية ذلك تحولت القضية إلي نزاع بين السلطتين.ولما كان القضاة يعانون من مشكل السكن، والسيد (م.م.س) لا يملك مسكنا هو وقضاة آخرون في هذه المحكمة ولهم طلبات في البلدية، هؤلاء القضاة طلبوا من وكيل الجمهورية الانضمام إليهم بتوجيه طلب إلى الوالي بخصوص إسكانهم ودون أن يولي السيد(م.م.س) أهمية للمؤامرة انظم إليهم، وعلى هذا الأساس قدم الوالي احتجاجا إلى وزارة العدل والداخلية متهما السيد (م.م.س) بأنه تعدى صلاحياته واستغلها ليمارس ضغوطا على رئيس البلدية من أجل الحصول على مسكن هو ومن معه من القضاة، وفي اليوم نفسه تسلم السيد (م.م.س) قرار نقله وتحويله. وهناك مثال آخر تداولته الصحافة الوطنية وهو قضية علي بن ساعد التي يمكن أن نستشف من حيثياتها أن السلطة القضائية سارت علي وقع التأثر السلطوي حيث صدرت عدة أحكام غيابيا. في حق هذا الأستاذ، أحضرها الحكم بالإعدام غيابيا. وقد تراجعت السلطة القضائية عن هذه الأحكام عن طريق الفصل النهائي في القضية علي مستوى المحكمة العليا، وهذا يثبت أن السلطة القضائية أدخلت مكرهة في حقل سياسوي جعلها إطارا لإخفاء الاستغلال السياسي لمؤسسة جمهورية على أنقاض مصداقية واستقلالية المؤسسة القضائية. وهذه التدخلات من شأنها تؤثر على القاضي فلا يستطيع القاضي تطبيق القانون إذا ما تعرض للوساطة وتدخل السلطات والقوى

القضائي أو أي سلطة لوقف العمل في المحاكم أو تعليقه أو القيام بأي عمل يؤدي لتعطيل التنفيذ السليم لحكم أو قرار إحدى الجهات القضائية.[1]

كما يمنع عليها التصدي للفصل في الخصومات وإصدار توجيهات أو أوامر فيما يتعلق بوظيفة القضاء[2] ويمنع عليها أن تنشئ جهازا قضائيا خاصا للنظر في قضية معينة، لأن هذا يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات وكذا مع مبدأ عدم جواز تحويل أي أحد عن قضائه الطبيعي.[3] ونظرا لأهمية هذا الإجراء فإن البعض يعرف مبدأ استقلال القضاء بأنه انعدام تطاول السلطات الأخرى على ميادين واختصاصات الهيآت القضائية.[4]

الخارجية وسلوك العروض والمغريات، واستغلال البعض لإذلال الآخرين أو عن طريق مختلف الوسائل التي توصل القوة والسلطة خاصة المال والمقايضة، ويكون الأمر أكثر خطورة إذا كان من يتعدي على القانون هم المكلفون بتنفيذه والسهر علي احترامه عن طريق تمييع هذه التصرفات وتأسيسها على علاقات قوة تجعل أي قضية – ولو تافهة-مسألة لتصفية الحسابات يسمح فيها لكل السلوكيات والحيل أن تسود، وهذا يجعل مبدأ دولة القانون مجرد خاطرة غير مفهومة وشعار للتضليل.

[1] د. أحمد فتحي سرور، **الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان**، طبعة معدلة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 264.

[2] د.أبو طالب حامد. **التنظيم القضائي الإسلامي** .الطبعة الأولى، دون دار نشر، مصر، 1982، ص 45.

[3] د. أوليفييه دوهاميل، إيف ميني، **المعجم الدستوري** ، الطبعة الأولى، 1990، ترجمة منصور القاضي، مراجعة زهير شكر ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1990 ، ص 89.

[4] مقطع من كلمة وزير العدل. بمناسبة الندوة الوطنية الثانية للقضاء، **الندوة الوطنية للقضاء**، المرجع السابق، ص 123.

★ دور مبدأ استقلال القضاء في تجسيد دولة القانون:

يلعب مبدأ استقلال القضاء دورا هاما كذلك في تجسيد دولة القانون التي تقتضي خضوع الإدارة للقانون وخضوع كل الأشخاص له[1] فهي أساس ضروري لإقامة نظام قانوني عقلاني يسعى لتحقيق الشرعية وحفظ هيبة الدولة[44] ومواصفات دولة القانون لا تتحقق بمجرد إعلان الحقوق والحريات ، بل تقتضي وجود ضمانات ممارستها الشيء الذي يحتم وجود مؤسسات تسهر على حمايتها، ومن أهم هذه المؤسسات السلطة القضائية المستقلة[2] فمن ضمانات تحقيق دولة القانون سلامة الإدارة القائمة على التنفيذ، فلا معنى لقانون سليم يطبق تطبيقا سيئا[3] فالسلطة المختصة بتطبيق القانون هي السلطة القضائية التي يعد تطبيق القانون من أهم مهامها تحقيق العدالة. ولا يمكن أن

---

[1] د. ميشال مياي " دولة القانون (تكنولوجيا أم مثل أعلى) " **مجلد نقد** ،العدد الثالث ،جوان – نوفبر 1982، الجزائر، 1982، ص 4 وص 9. د. أندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، (نقله إلى العربية كل من علي مقلد، شفيق حداد، عبد المحسن سعد)، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1977، ص 147.

[2] د. لي جبريل ،" دولة القانون في ديسمبر 1991 " مداخلة في الندوة الوطنية الأولى حول دستور 20 جويلية 1991 والتعدية السياسية في موريتانيا، **المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد**، العدد التاسع، 1993، ص 102، د. عبد المعز نصر، **النظريات والنظم السياسية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص 518.

[3] أ . شرفي علي. **المحامون ودولة القانون في التطبيقات الديمقراطية والفكر الإسلامي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 96.

[4] د. سعد واصف. "سيادة القانون"، **مجلة المحاماة**، السنة السادسة والأربعون، سبتمبر 1965، ص 53-54، أنظر كذلك:

Mohamed ELHABIB ETTAIB ,**Justice : les 4 vérités** (les vrais problèmes et lieurs racines) , les graves réalités les vérités difficiles à dire , Proposition pour une réforme radical, 1ère édition , Janvier 1999 , 0PU Imprimerie régionale d'Oran , p 12-13

تتحقق هذه الأخيرة إذا كان القانون في حد ذاته غير عادل. يقول "ليون دوجي" (L. Duguit) أن وجود قضاء منظم ومستقل بشكل جيد ومكوّن من رجال مستقلين تماما عن السلطة السياسية، يعد شرطا هاما وأساسيا لقيام دولة القانون من خلال خضوع كل النشاطات العمومية والخاصة للنظم القانونية، وذلك في النهاية يعد ضمانا لحقوق المواطنين[1]

يقول أحد أكبر القضاة الأمريكيين **ستوري** (Story):"لا توجد في الحكومات البشرية سوى قوتين ضابطتين: قوة السلاح وقوة القانون، وإذا لم يتول قوة القانون قضاة فوق الخوف وفوق كل ملامة فإن قوة السلاح هي التي تسود حتما، وذلك سيؤدي لسيطرة النظم العسكرية على النظم المدنية".

وإنشاء مجلس الدولة في الجزائر ووضعه تحت وصاية السلطة القضائية – عكس بعض النظم التي تلحقه بالسلطة التنفيذية- يعد اختيارا لتكريس مبدأ الفصل بين السلطات، حيث قُدِّمَت فكرة استقلالية القاضي الإداري عن السلطة التنفيذية كمبرر لإدماج وخضوع القاضي الإداري للقانون الأساسي للقضاء، ولكن هل يضمن ذلك بالضرورة استقلاله؟،[2] إن النظرة إلى مجلس الدولة أصبحت إيجابية باعتباره ملاذا للأفراد ضد تعسف الإدارة بعد أن كان ينظر إليه باعتباره امتيازا لها تتحرر بموجبه من الخضوع لسلطات المحاكم العادية.[3]

---

[1] J.P.THERON , O p cit ,p 649 , Joseph BARTHELLEMY ET PAUL DUEZ / **Traité de droit constitutionnel** , Edition originale d'Oran , 1933, Edition ECNOMICA ? France , 1985 , p 848.

[2] د. رشيد خلوفي،" مجلس الدولة "، **مجلة إدارة**، المجلد التاسع، العدد الأول، 1999، ص 56 و ص 60.

[3] د. وهيب عياد سلامة،" حتمية بقاء مجلس الدولة المصري "، **مجلة قضايا الدولة**، العدد الأول، السنة السادسة والثلاثون، جانفي – مارس، 1992، ص-ص 17-20.

★ إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية وتأثيرها على هيبة الدولة:

إن تنفيذ الأحكام وقرارات المحاكم من الأمور الأساسية لترسيخ سيادة القانون وهيبة الدولة واستقلال القضاء،[1] ورغم هذا بعد صدور الحكم يمكن أيكون تأثر السلطة التنفيذية أكثر احتمالا باعتبارها المشرفة على تنفيذ الأحكام القضائية. وإعطاء مثل هذا الاختصاص للسلطة التنفيذية قد يمكّنها من التعسف في استعمال هذه السلطة بالامتناع عن تنفيذيها أو التراخي في ذلك أو تنفيذها تنفيذا معيبا، خاصة إذا كان التنفيذ يتعلق بالإدارة العامة،[2] أو إصدار قرارات تخرق بموجبها حجية الشيء المقضي به[3] وهو ما يجعل هذه الصلاحية التي

---

[1] أنظر:

Stephen BRYER « l'indépendance du pouvoir judiciaire aux États-Unis ». **http://usingfo.state-gov/journals/itdhr/1296/ijdf/frbreyer.htm,** , p 5.

[2] أنظر تفصيل ذلك: د. بوبشير محند أمقران. **السلطة القضائية في الجزائر**، المرجع السابق، ص-ص 83-88.

[3] مثال ذلك ما فعله رئيس دائرة بإصدار مقرر في 21 ديسمبر 1984 منح بموجبه فيلا لشخص آخر غير الذي تأكد استفادته منها بموجب قرار المجلس الأعلى الصادر في 11 ديسمبر 1982 أنظر قرار المجلس الأعلى رقم 53098 الصادر بتاريخ 27 جوان 1987، **المجلة القضائية**، العدد الرابع 1988، ص 175، وما فعله الوالي بموجب مقرر بمنح محل آل قضاءً لشخص ومنحه لآخر بإصداره أمرا للعون المكلف بالتنفيذ لدى محكمة باب الواد للامتناع عن تنفيذ قرار صادر عن مجلس قضاء الجزائر ، أنظر قرار المجلس الأعلى 37976 الصادر في 23 نوفمبر 1985، **المجلة القضائية**، العدد الثاني، 1989، ص 199؛ وكذا ما فعله النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر حين أصدر قرارا أمر بموجبه مصالح الشرطة بإخراج مالك رغم سبق صدور حكمين قضائين قضائيين لصالح هذا الأخير، قرار المجلس الأعلى رقم 43017 الصادر بتاريخ 1989/03/25، **المجلة القضائية**، العدد الثالث، 1990،

تملكها السلطة التنفيذية وسيلة ضغط فعالة في مواجهة السلطة القضائية.[1] بما يؤثر سلبا على مكانة الدولة وهيبتها لدى المواطن، وتجدر الإشارة هنا أنه قد ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدينة والسياسية بخصوص استقلال وحيدة القضاء أنه يتعين على السلطة التنفيذية أن تكفل تنفيذ أحكام القضاء، ويعد هذا الالتزام هو من النظام العام، إذ تتجه بعض النظم إلي متابعة الممتنعين عن تنفيذ الأحكام القضائية عن طريق المسؤولية الجنائية وهذا ما فعله المشرع الجزائري في تعديله لقانون العقوبات باستحداث المادة 138 مكرر.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة 145 من دستور 1996 تنص على ما يلي:"على كل أجهزة الدولة المختصة أن تقوم في كل وقت و في جميع الظروف بتنفيذ أحكام القضاء". و أما دقة صياغة هذه المادة وصرامتها نتساءل عما إذا لم يكن أي تقاعس في تنفيذ الأحكام من قبل السلطة العامة إخلالا لواجب قانوني ودستوري لا تعفي منه حتى ضرورات النظام العام؟. ورغم ما نصت عليه هذه المادة إلا أنه عمليا نلاحظ عدة أحكام و قرارات قضائية غير منفذة، فالأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين صرح في سنة 1993 أن:" مئات القضايا تتعلق بالعمال المطرودين بشكل تعسفي يحوزون على أحكام قضائية لم يعد إدماجها في مناصب عملهم"[2] وفي مثل هذه فإن العدالة كثيرا ما

د.ماروك نصر الدين."حصانة القاضي وحصانة المحامي "، **حوليات جامعة الجزائر**، الجزء الأول، رقم 11، أفريل 1998، ص 125؛

El Hadi CHALABI .**L'Algérie :l'état et le droit** , Nouvelle édition, Edition Arcontre , France, 1989 ,p155-156, Khalifa MAMERI, **Réflexion sur la constitution algérienne de 1976,** (S.N.E.D), et (O.P.U), Alger , 1979, p 171.

[1] انظر:

Stephen BRYER , Op, Cit, p 6.

[2] جريدة الخبر اليومية، العدد 2591، السنة 09، الأحد 27 جوان 1999، ص2 .

تبقى فعاليتها خاضعة للممارسات التي تملى من خارج المؤسسة لقضائية،..."

لذا تعد مسألة تطبيق الأحكام والقرارات القضائية على مختلف درجاتها أهم العقبات التي تجعل المواطن ينظر للقضاء ومن خلاله للدولة نظرة سوء.

ب/فيما يتعلّق بالرقابة على دستورية القوانين:

لاشك أن العمل بمبدأ تدرج القواعد القانونية يؤدي لمبدأ سمو الدستور، ولا معنى لسمو الدستور في غياب رقابة تهدف للحرص على عدم تعارض المعاهدات والقوانين (عضوية كانت أم عادية) والتنظيمات مع مقتضيات الدستور سواء في روحه أو في نصوصه، وان اجمع العالم حول أهمية الرقابة على الدستورية إلاّ أنه اختلف في تحديد الجهة القائمة بها ففي حين تتجه بعض الدول للعمل **بنظام الرقابة القضائية** (التي تكون لاحقة على صدور القانون) حيث لا تتوقف مهمة القضاء عند مجرد تطبيق القانون على النزاعات المختلفة بل تتعداه للنظر في مدى مطابقة هذا النص للدستور تمهيدا لعدم تطبيقه (رقابة الامتناع التي تتخذ صورة الدفع أو الأمر القضائي أو الحكم التقريري) أو إلغاءه إذا كان مخالف للدستور (عن طريق أسلوب الدعوى الأصلية) ونظرا لتعرض هذا النوع من الرقابة -المطبق أساسا في جل الدول الأنجلوساكسونية كالولايات المتحدة الأمريكية ومصر وألمانيا وغيرها-، الى انتقادات عديدة بحجة تعارضه مع مبدأ الفصل بين السلطات خاصة إذا أمكن للهيئة القضائية أن تلغي النصوص الصادرة عن السلطة التشريعية-المعبرة عن الإرادة العامة- حيث أنه حين ذلك تصبح سلطة فوق السلطات وتؤدي الى حكومة قضاة كما حدث في فرنسا في وقت من الأوقات، فان الفقه ساق العديد من الضوابط بخصوص هذا النوع من الرقابة كأن يكون هناك نص صريح في الدستور يعطي للسلطة القضائية هذا الاختصاص وضرورة ابتعاد السلطة القضائية عن إثارة مسألة الدستورية إلاّ إذا

كان ذلك ضروريا للفصل في النزاع وكذا استبعاد القيام بإلغاء القانون أو استبعاد تطبيقه إذا أمكن للسلطة القضائية الفصل في النزاع دون إثارة هذه المسألة، ومن الضوابط أيضا العمل بقرينة الدستورية بافتراض دستورية كل ما يصدر عن البرلمان من نصوص الى غاية إثبات العكس بصفة صحيحة ومؤسسة وأخيرا الابتعاد عن إثارة مسألة مدى ملائمة التشريع للظروف والأوضاع العامة لأن ذلك من صميم صلاحيات البرلمان.

ومزايا الرقابة القضائية كأسلوب من أساليب الرقابة على دستورية القوانين فإن القائمين على صياغة تقرير لجنة إصلاح العدالة في الجزائر اقترحوا على المؤسس الدستوري الجزائري أن يأخذ بأسلوب الدفع لتمكين المواطنين من الدفع بعدم دستورية القوانين التي ستطبّق عليهم (كما هو شأن المواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية التي تأخذ بهذا الأسلوب منذ 1803 في قضية ماري بوري ضد ماديسون)، لأن من شأن ذلك دعم مبدأ الشرعية وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم.

وهناك دول أخرى كالجزائر أوكلت هذه المهمة(الرقابة على دستورية القوانين) الى **هيئة ذات طابع سياسي تسمى بالمجلس الدستوري** الذي حددت المادة 163 من دستور 1996 تشكيلته[1] وحددت المواد 2/163 ، 165، 169،168 اختصاصاته التي من أهمها السهر على صحة عمليات الاستفتاء، وانتخاب رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية، وإعلان نتائجها، كما يفصل في دستورية المعاهدات والقوانين(العضوية كتلك المتضمنة الأنظمة الداخلية

---

[1] إذ نصت على أنه يتكون من تسعة أعضاء 3 منهم من بينهم رئيس المجلس يعينهم رئيس الجمهورية و02 ينتخبهما المجلس الشعبي الوطني، و02 ينتخبهما مجلس الأمة، وعضو واحد تنتخبه المحكمة العليا، وعضو واحد ينتخبه مجلس الدولة.

للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة والقوانين والعادية) كما يفصل في دستورية التنظيمات،والاتفاقيات والمعاهدات، واختصاصات أخرى استشارية وتمثيلية وانتخابية.

وعكس الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي تكون لاحقة فإن رقابة المجلس الدستوري قد تكون سابقة (عن طريق إبداء الرأي الذي يترتب عنه عدم إصدار النص القانوني أو التنظيمي، أو عدم المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات إذا كانت غير دستورية) أو تكون لاحقة(بموجب القرارات التي يترتب عليها اعتبار النص القانوني أو التنظيمي المخالف للدستور كأن لم يكن – وهذا لا يشمل المعاهدات والاتفاقيات طبعا حسب المادة 168 من الدستور التي تجعل الرقابة عليها سابقة دائما-)

وبالرغم من أهمية دور المجلس الدستوري الجزائري في تكريس مبدأ سمو الدستور وبالتالي المساهمة في بناء دولة القانون فإنه يؤخذ على هذا الأسلوب من الرقابة أنه يغلب على تشكيلته الطابع السياسي بما يؤثر على طريقة عمله، كما أن طريقة عمله والمتوقفة في أغلب اختصاصاته على قيام إحدى السلطات المحددة في المادة 166 بإخطاره (وهي رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة)، تجعله مكبلا ولا يستطيع المبادرة من تلقاء نفسه بممارسة الرقابة وهو ما يفوّت الفرصة للقيام برقابة كافة القوانين والتنظيمات مما يطرح إمكانية مرور قوانين والبدء في تنفيذها بالرغم من عدم دستوريتها (كما حدث بخصوص القانون الذي أنشأ نظام محافظة الجزائر الكبرى التي الذي أدى إلغاؤه فيما بعد الى المساس بالعديد من الأوضاع القانونية والإساءة لهيبة الدولة)خاصة أن الهيئات المحددة في المادة 166 غير ملزمة بالقيام بالإخطار. فضلا عن هذا المجلس ليس في متناول الأفراد وهو ما

ينقص من فرص تحريك المسؤولية وتطبيق مبدأ تدرج القواعد القانونية وسيادة القانون.

ج/فيما يتعلّق بالرقابة المالية:

تأخذ هذه الرقابة شكل رقابة مالية سابقة للنفقات وهناك رقابة مالية لاحقة

❶ الرقابة المالية السابقة وتسمى الرقابة الإدارية و المحاسبية:

تستهدف هذه الرقابة الحرص على عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا في حدود الاعتماد المقرر له وتمارسها الهيئات التالية:

- **المراقبين الماليين les contrôleurs financiers** بمساعدة مراقبين ماليين مساعدين حسب ما نص عليه المرسوم التنفيذي 414/92 المؤرخ في 1992/11/14 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات حيث تخضع القرارات المتضمنة التزاما بالنفقات لتأشيرة المراقب المالي قبل التوقيع عليها بخصوص قرارات التعيين والتثبيت والقرارات التي تخص الحياة المهنية للموظفين ودفع مرتباتهم، وتخضع لتأشيرته أيضا الالتزامات بنفقات التسيير والتجهيز أو الاستثمار.

- **الآمرون بالصرف les ordonnateurs**: ويقصد بهم عادة المسئولون الذين يوجدون على رأس المصلحة الإدارية فكل آمر بالصرف فهو مسئول وليس كل مسئول هو آمر بالصرف، وتتمثل مهمتهم في الأمر بالصرف ويقصد بهذه العملية تلك العملية أو الإجراء الذي بموجبه يؤمر بدفع النفقات العمومية كما يتولون تنفيذ الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحقة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والميزانيات والعمليات

المالية للجماعات الإقليمية، والآمرون بالصرف ينقسمون إلى آمرون بالصرف أساسيين وآمرون بالصرف ثانويين.[1]

- **المحاسبون العموميين les comptables publiques:** ويقصد بالمحاسب العمومي كل شخص يعين قانونا من قبل الوزير المكلف بالمالية ويخضعون لسلطته للقيام بإثبات نشوء الدين والأمر بالدفع من أجل عمليات الإبراء من الدين العمومي، تحصيل الإيرادات ودفع النفقات ضمن الآجال القانونية، ضمان

---

[1] ويقصد بالآمرين بالصرف الرئيسيين les ordonnateurs principaux : أي الذين صدرت رخصة الميزانية باسمهم

* المسؤولون المكلفون بالتسيير المالي للمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة، الوزراء، الولاة عندما يتصرفون لحساب الولاية (ليس للولاية آمر بالصرف ثانوي)، رؤساء المجالس الشعبية البلدية الذين يتصرفون لحساب البلديات (ليس للبلدية آمر بالصرف ثانوي)، المسئولون المعينون قانونا على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري مثل المدير العام للأمن الوطني و المدير العام للجمارك والمدير العام للخزينة العامة والمدير العام للضرائب المديرية العامة لملاك الدولة .

أما الآمرون بالصرف الثانويين les ordonnateurs primaires : فيقصد بهم رؤساء المصالح غير المركزية والذين يعتمدون لدى المحاسبين العموميين المكلفين بالإيرادات والنفقات أي الآمرين بالصرف الرئيسيين هم الذين يفوضونهم أما تفويض بالإمضاء (تفويض لشخص بذاته) أو تفويض بالسلطة دون الأخذ بعين الاعتبار الشخص الذي يشغل المنصب كان يفوض الوزير أو المدير العام باعتباره صاحب السلطة الأصلية شخصا آخر كالمدير الولائي في حدود مبلغ معين وهم من يتولون الأمر بتنفيذها .

الآمر بالصرف الوحيد : وهو الوالي بالنسبة لميزانية الدولة المتعلقة بالتجهيز العمومي، وقد حدد المرسوم التنفيذي 313/91 المؤرخ في 1991/9/7 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 42/03 المؤرخ في 2003/1/19 إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميين وكيفياتها ومحتواها.

حراسة الأموال أو السندات أو القيم أو الأشياء أو المواد المكلف بها وحفظها، تداول الأموال والسندات والعائدات والمواد حركة حسابات الموجودات والتحقق من أية نفقة قبل قبوله لها (التحقق من تطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها، صفة الآمر بالصرف أو المفوض له، شرعية عمليات تصفية النفقات، توفر الاعتمادات، أن الديون لم تسقط أجالها أو أنها محل معارضة الطابع الإبرائي للدفع، تأشيرات عمليات المراقبة التي نصت عليها القوانين والأنظمة المعمول بها، الصحة القانونية للمكسب الإبرائي) كما تعد من صلاحيات المحاسبون العموميين تلك الصلاحيات الممنوحة للآمرين بالصرف.

- **المجلس الوطني للمحاسبة:** أنشئ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي 318/96 المؤرخ في 1996/9/25 الذي يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه ويوضع تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية وحددت اختصاصاته وتشكيلته بالمادتين 3 و 7على التوالي من هذا المرسوم، ومن أهم اختصاصاته فحص وإبداء الرأي والتوصيات في كل مشاريع النصوص التشريعية التي لها علاقة بالمحاسبة ويقترح كل التدابير الرامية إلى ضبط المقاييس المحاسبية واستغلالها العقلاني. وفضلا عن هذه الرقابة السابقة فإن صرف الاعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع يخضع لقواعد محاسبية صارمة ولرقابة بعدية كذلك تقوم بها هيئات منصوص عليها قانونا.

❷/الرقابة اللاحقة

بعد أداء النفقة يأتي دور الرقابة على كيفية هذا الإنفاق وشرعيته و تتخذ هذه الرقابة ثلاثة صوّر:

- الرقابة البرلمانية:

وهي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية عن طريق العديد من الوسائل كالسؤال والاستجواب وإنشاء لجان للتحقيق والتصويت على ملتمس الرقابة وحق فحص الحسابات الختامية و إقرارها وحق رفض أو إقرار الاعتمادات الإضافية...وغيرها، فقد نصت المادة 160 من الدستور " تقدم الحكومة لكل غرفة من البرلمان عرضا عن استعمال الاعتمادات المالية التي أقرتها لكل سنة مالية ..." وتنص المادة 161 " يمكن كل غرفة من البرلمان في إطار اختصاصاتها ، أن تنشئ في أي وقت لجان تحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة " كما نص الدستور في المادة 131 على أن البرلمان يراقب المعاهدات التي يبرمها رئيس الجمهورية والتي يترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة ولا تبرم هذه المعاهدات إلا إذا وافق عليها البرلمان صراحة. وقد تتمخض المسئولية باختلاف أنواعها على الحكومة عند ما يتبين المساس بأموال الشعب هذه المسؤولية قد تصل إلى حد التصويت على ملتمس رقابة يؤدي للاستقالة الجماعية للحكومة.

- الرقابة القضائية:

تضطلع السلطة القضائية بتطبيق بنود قانون العقوبات بما فيها الأحكام المتعلقة بالجنايات والجنح والمخالفات الماسة بالاقتصاد الوطني خاصة منها المادة 119 ، 119 مكرر ، 119 مكرر 1 ، والمواد من 121 إلى غاية المادة 143 من قانون العقوبات والمتعلقة بجريمة الاختلاس والرشوة واستغلال النفوذ وتجاوز السلطة والتبديد .فضلا عن أن السلطة القضائية تتولى الفصل في الشكاوى المرفوعة من قبل الهيئات المكلفة بالرقابة الجبائية كمدير الضرائب بالولاية والذي يتولى أيضا المتابعات أمام المحاكم الإدارية المختصة بالدعاوى

الجبائية والذي بإمكانه أن يتأسس كطرف مدني للمطالبة بالتعويضات إذا تعلق الأمر بدعوى عمومية موضوعها مخالفة متعلقة بقانون الإجراءات الجبائية كما تتولى السلطة القضائية الفصل في الجرائم المتعلقة بالتشريع الجمركي، ومن شأن هذه الرقابة إذا توفرت لها شروط الاستقلال والموضوعية أن تكون رقابة فعّالة.

- **رقابة مجلس المحاسبة**: وهو جهاز مقره الجزائر العاصمة، يحتوي على أقسام تقنية ومصالح إدارية أنشئ بموجب الأمر 20/95 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة وعرّفت المادة 02 منه هذا المجلس بأنه المؤسسة العليا للرقابة البعدية للأموال العمومية.[1]

---

[1] وتتمثل اختصاصاته إضافة الى ما ورد في العريف في

* تدقيق وتقييم شروط استعمال الهيئات الآتية للموارد والوسائل المادية والأموال العامة من حيث الأداء والاقتصاد وتتمثل هذه الهيئات في:

-الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية بمختلف أنواعها التي تخضع للمحاسبة العمومية

-المرافق العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي

- المؤسسات والهيئات العمومية التي تكون أموالها أو مواردها أو رؤوس أموالها كلها ذات طبيعة عمومية

-الهيئات التي تقوم بتسيير النظم الإجبارية للتأمين والحماية الاجتماعيين وعلى كل هذه الهيئات القيام بإرسال حساباتها لمجلس المحاسبة وكل رفض أو عرقلة تعرض مرتكبه لغرامة من 1000 إلى 10.000 دج

* ويتأكد من مطابقة عمليات هذه الهيئات المالية والمحاسبية للقوانين والتنظيمات المعمول.

* مراقبة حسابات المحاسبين العموميين ومدى الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية

* العمل على تحقيق أهداف الرقابة وهي تشجيع الاستعمال الفعّال والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العامة وترقية شفافية تسيير المالية العمومية وتطويرها وشفافيتها .

- **رقابة المفتشية العامة للمالية**[1]: وهي تحت السلطة المباشرة لوزير المالية وهي من الأجهزة المساعدة له وهو الذي يضبط برنامجها حسب الأهداف وتبعا لطلبات أعضاء الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات المؤهلة وتتمثل مهامها فيما يلي:

- الرقابة على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية والهيئات والأجهزة والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية.

- الرقابة على المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمستثمرات الفلاحية العمومية وهيئات الضمان الاجتماعي وكل الهيئات

---

* وبالإضافة لهذه الوظيفة الرقابية لمجلس المحاسبة يملك دوريا استشاريا إذ يستشار في المشاريع التمهيدية للقوانين ضبط الميزانية ويستشار أيضا في النصوص القانونية المتعلقة بالمالية العامة

* **مراقبة تسيير** الأسهم العمومية في المؤسسات أو الشركات أو الهيئات مهما يكن وضعها القانوني والتي تملك فيها الدولة أو الجماعات الإقليمية أو المرافق أو الهيئات العمومية الأخرى جزءا من رأسمالها

* يراقب نتائج استعمال المساعدات المالية الممنوحة من الدولة أو الجماعات الإقليمية أو المرافق العمومية أو كل هيئة أخرى خاضعة لرقابته والمقدمة في شكل إعانات أو ضمانات أو رسوم شبه جبائية مهما يكن المستفيد منها.

* يراقب أيضا استعمال الموارد التي تجمعها الهيئات مهما تكن وضعيتها القانونية التي تلجأ للتبرعات العمومية من اجل دعم القضايا الإنسانية والاجتماعية والعلمية والتربوية أو الثقافية على الخصوص بمناسبة حملات التضامن الوطني.

[1] أحدثت هذه المفتشية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 53/80 المؤرخ في 1982/3/1 المتضمن إحداث المفتشية العامة للمالية وحددت اختصاصاته بموجب المرسوم التنفيذي 78/92 المؤرخ في 1992/2/22 .

الاجتماعية والثقافية والأشخاص المعنوية التي تستفيد من مساعدات الدولة أو الهيئات العمومية أو الهيئات الإقليمية

- كما يمكن أن تكلف بإنجاز مهام تتمثل في دراسات أو خبرات ذات طابع اقتصادي أو مالي أو تقني ولهذه المفتشية من اجل القيام بمراقبة هذه الهيئات تراقب مدى تطبيق التشريع المالي والمحاسبي وتسيير المصالح والهيئات ووضعيتها المالية وصحة المحاسبات وصدقها وانتظامها ومطابقة الإنجازات للوثائق التقديرية و شروط استعمال الاعتمادات ووسائل المصالح والهياكل وتسييرها سير الرقابة الداخلية في المصالح والهيئات

وتقوم بمهامها في الوثائق وفي عين المكان بعد الإشعار القبلي أو بصفة مباغتة (م 6) وللمفتشين في المفتشية العامة للمالية من اجل القيام بمهامهم الحق في طلب تقديم كل وثيقة أو ورقة ثبوتية تكون لازمة لمراجعتها وطلب كل المعلومات شفويا وكتابيا القيام بأي بحث أو تحقيق في عين المكان والقيام بأي تدقيق ومراقبة تسيير الصناديق ومراجعة الأموال والقيم والسندات والمواد التي يحوزها المسيرين أو المحاسبين وحق مراجعة العمليات التي قام بها المحاسبون، وتعد المفتشية العامة للمالية تقريرا سنويا عن حصيلة عملها تلخص فيه معايناتها واقتراحاتها وتقدمه لوزير المالية.

خاتمة:

في نهاية هذا البحث حول هيبة الدولة وتأثير مدى تكريس مقومات دولة القانون عليها، لابد من الإشارة الى جملة من الملاحظات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

إن دولة القانون تعد وسيلة لتأطير وتوجيه اللعبة السياسية وإضفاء الصفة القانونية على الحياة السياسية والإدارية التي يكون فيها القانون وسيلة لحل جميع المشاكل وللوصول الى ذلك لابد من وجود بيئة حضارية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ناضجة لتحقيق أسس دولة القانون التي تؤدي بالنتيجة لتكريس هيبة الدولة، ولا يمكن أن تتوفر هذه البيئة إلاّ في ظل دولة تسودها مبادئ التنظيم الديمقراطي القائم على الفصل بين السلطات كوسيلة للحد من التعسف والاستبداد وآلية لإتقان العمل والقائم أيضا على اعتبار الشعب صاحب السيادة، وتمكينه من آليات منظمة لممارستها ويسودها مبدأ المساواة أمام القانون وأمام المنافع والأعباء العامة، بعيدا عن التذرع بأي تمييز بسبب المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي، وبعيدا عن استثناء أي فئة من فئات المجتمع من المساءلة، ولا يمكن أن تتحقق هذه البيئة الحضارية إلاّ في ظل توفير جو لتمكين كل فئات المجتمع من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منع أي مساس بحرمة الحريات والحقوق العامة، ولا وجود لهذه البيئة الحضارية إلاّ بحرص الدولة على تنمية مشاعر حب الوطن والاعتزاز به وصون هيبته ومكانته في نفوس الشعب بدءا من المدرسة والأسرة ووسائل الإعلام المختلفة ومحاربة الجهل والأمية التي تعد السبب الأساسي لزعزعة مكانة الدولة ومكانتها، والعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين بقيام الدولة بواجباتها الاجتماعية الرامية لتحقيق العدالة الاجتماعية وهو ما يزرع الثقة لدى الفرد وينمّي لدى المواطن روابط الانتماء والافتخار بالدولة، لأن المستوى المعيشي المتدني يبعث في المواطنين روح اللامبالاة والعنف والتطرف وينمي الطاقة السلبية والانشغال عن القيم المعيارية للمجتمع سواء كانت دينية أم اجتماعية أم سياسية ومن أهمها على الإطلاق قيمة "هيبة الدولة".

ينبغي عدم إهمال دور الإعلام والتأثير الكبير الذي يمكن أن يحدثه على الرأي العام بنقله للحقائق وتعرية الممارسات المخالفة لمقومات دولة القانون (سواء كان ذلك حقيقة أم إشاعة) وهو ما يؤثر لا محالة في سمعة الدولة كما يحدث بخصوص الترويج لحدوث التزوير في الانتخابات أو إذاعة أنباء عن اختلاسات وفساد مالي دون متابعة أطوار الأحداث الى النهاية لإبراز ما قامت به الدولة لردع مثل هذه التصرفات وفرض الرقابة على الانترنت للحد من آثارها السلبية حتى تزيد الدولة من هيبتها. ولدعم تكريس مقومات وأسس دولة القانون أيضا بما يفضي لدعم هيبة الدولة لدى المواطن التقليص من حالات اللجوء للظروف الاستثنائية والإعمال الغير مبرر لاستثناءات مبدأ المشروعية المتمثلة في أعمال السيادة (التي تستثني بعض تصرفات السلطة التنفيذية من نطاق الرقابة، بتحصينها من أي دعوى إلغاء أو تعويض)، ونظرية الظروف الاستثنائية (والتي تسمح للإدارة بالخروج من القاعدة العامة القاضية بضرورة التصرف بمقتضى القانون ووفقا له، إذ أنه في بعض الحالات يصعب استمرار العمل بالتشريعات المعدة للأوقات العادية المألوفة لمواجهة ظروف مستجدة طارئة). ونظرية السلطة التقديرية للإدارة التي تترك للإدارة قدر معين من الحرية لاتخاذ القرار من عدمه خاصة عندما يتعلّق الأمر بمسألة النظام العام بعناصرها الثلاث الموضحة أعلاه.

ومن هذه الملاحظات أيضا ضرورة تثمين ما جاء في القانون 02/84 المؤرخ في 1984/01/02 المتضمن إنشاء مصف الاستحقاق الوطني والذي يمنح كمكافئة للخدمات الجليلة التي تؤدى للبلاد سواء في وظيفة مدنية أو عمومية أو عسكرية، ويمنح أيضا لفضائل المواطنين الذين تمكنوا بمواهبهم الخلاقة من إعلاء سمعة البلاد، هذا القانون الذي من شأن تفعيله بالاعتراف لأصحاب

الفضل بفضلهم إزاء الوطن أن يؤدي الى تحفيز الهمم لدى المواطنين ورفع روح المثابرة والاجتهاد لفعل كل ما يُعلي من هيبة الدولة.

وإذا كان من واجب الدولة إزاء هؤلاء مكافئتهم بتطبيق هذا القانون عليهم فمن واجبها أيضا معاقبة المسيئين لهيبتها بتطبيق مواد قانون العقوبات الواردة أعلاه والعمل على خلق نصوص أخرى لمعاقبة المتباهين باستعمال اللغة الفرنسية في الخطب الرسمية وأولائك المتباهين بوضع علم فرنسا في مؤخرات سياراتهم، وفرض الانضباط اللازم الذي يشهده الفرد لدى الجزائريين بمجرد دخولهم بمتر واحد الى الحدود التونسية مثلا، لأن الدولة التي لا تستعمل وسائل الضبط في حدود المشروعية هي دولة متناقضة مع نفسها بما يؤدي في النهاية لشيوع استعمال العبارة العامية المتداولة"الدولة غايبة".كما على الدولة الدفاع على مواطنيها في الخارج الذين يشكلون جزءا من كيانها ومن شأن إدارة الظهر لهم فقدان المواطن ثقته بدولته والسماح للدول المعتدية بالتمادي في اعتداءاتها وعلينا أن نتعلّم مما فعلته إسرائيل من اجل جندي (جلعاد شليط) إذ خاضت من أجله حربين كاملتين، وعلينا أن نتعلّم مما فعله الرئيس زروال بخصوص قطع الحدود البرية مع المغرب لصدور تصريحات وتصرفات تسيء لهيبة الدولة الجزائرية، وما فعله الرئيس بومدين بقطع الكهرباء على تونس لورود ما يسيء للدولة الجزائرية، لكن بالمقابل ماذا فعلنا للدفاع عن الأساتذة الذين أهينوا وضربوا في مصر سنة 2007 دون أي مبرر؟، وصدق من قال :"من يهن يسهل الهوان عليه".